أثر تطبيق أحكام دورة أورجواى للسلع الزراعية على الاقتصادات العربية

اجلال راتب*

أولا - نبذة عن تطور الجات (من الاتفاقية الى منظمة التجارة العالمية)

تمثل منظمة التجارة العالمية، التى أصبحت - منذ ١٩٩٥/١/١ - الجهه المسئولة عن مراعاة تنفيذ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT على نحو ما آلت إليه فى جولة أورجواى، الضلع الثالث لمثلث النظام العالمى الجديد. اذ يمثل صندوق النقد الدولى أحد أضلاع هذا المثلث. ويمثل البنك الدولى للانشاء والتعمير الضلع الثانى ، ثم تأتى منظمة التجارة العالمية لتكمل الضلع الثالث لمثلث النظام العالمى الجديد.

واذا كان صندوق النقد الدولى يضطلع بمهمة تحرير أسواق النقد الدولية، واخضاع النظام النقدى العالمى للحرية والمنافسة، واذا كان البنك الدولى للانشاء والتعمير يعمل على النهوض بعمليات التنمية الاقتصادية، وخصوصا تلك التى يلعب فيها القطاع الخاص دورا هاما، فان منظمة التجارة العالمية تهدف بصفة أساسية الى تحرير عمليات التجارة الدولية من كافة القيود الجمركية والادارية. وعلى ذلك فاننا نكون أمام نظام عالمى ينهج عملية التحرير فى كافة جوانبه النقدية والتنموية والتجارية الدولية.

ومن المعروف أن دول العالم خاصة الغنية منها قد اهتمت بتحرير التجارة الخارجية من كافة القيود الجمركية التى تعترض طريق هذه التجارة عبر أسواق الدول المختلفة. وفى سبيل ذلك بذلت جهود كبيرة وعلى مدى زمنى طويل وتعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة،التى يطلق عليها

* أ.د. اجلال راتب . مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية- معهد التخطيط القومى.

الجات، هى بداية ثمرة هذه الجهود (١٩٤٧)ويتركز اهتمامها فى المسائل التجارية الآتية :

أ - التفاوض بشأن التخفيض الجمركى : سواء ما يتعلق بصادرات الدول الأعضاء التى ترغب فى تخفيض الرسوم الجمركية التى تفرضها الأطراف الأخرى على صادراتها، طبقا لقائمة مقدمة من الدولة العضو، أو ما يتعلق بجانب الواردات طبقا لقائمة اخرى أيضا، أى ما يتعلق بالمزايا المتبادلة أو المعاملة بالمثل، بحيث يعطى للعضو فرصة العدول عن التخفيضات الممنوحة منه، أو اذا طرأت ظروف تجبره على ذلك.

ب- التزام الأطراف المتعاقدة فى الجات بالامتناع عن فرض رسوم أخرى غير الرسوم الجمركية ذات الأثر المعادل لهذه الرسوم (ضريبة محلية أو اعانة) مما يؤثر على التبادل السلعى .

جـ - عدم جواز فرض قيود غير جمركية ،أى قيود غير تعريفية مثل نظام الحصص ، إلا فى حالة الاستثناءات المقررة .

كما ألزمت اتفاقية الجات كل أطرافها بمبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية بمعنى أنه اذا منحت دولة عضو مزايا الى دولة أخرى عضوا كانت بالجات أم لا(تخفيضا جمركيا ، أو غير جمركى) فلابد من أن يتمتع بهذه الميزة باقى الدول الأطراف فى الجات.

وقد لحق بهذه الاتفاقية كثير من التطورات التى كان من أهم أسبابها تجمع الدول النامية وافصاحها عن شكواهامن أن الجات اتجهت لخدمة المصالح التجارية للدول الغنية وأهملت جانب التجارة للدول النامية مع تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية (السوق الأوروبية المشتركة أو منطقة التجارة الحرة الأوربية). وأدى ذلك كله إلى ظهور منظمات أخرى معنية بالتبادل التجارى العالمى، كان أهمها :

أ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والذى عقد فى جنيف عام ١٩٦٤(الأونكتاد):

كشف هذا المؤتمر الاهتمام بمصالح الدول النامية فى التجارة العالمية، أوصى بتشجيع التنمية فى الدول النامية ، ومنع تدهور شروط التبادل الدولى ، والامتناع عن الإغراق، وإعطاء الدول النامية حق الحماية الجمركية بالإضافة إلى توصيات خاصة بفتح أسواق الدول المتقدمة وعدم فرض القيود على انتقال العمالة .

وعلى الرغم من الدراسات التى أعدتها سكرتارية هذا المؤتمر لم تأخذ التوصيات التى أصدرها شكل الإلزام للدول الأعضاء، كما أنها اتخذت على أساس مبدأ التوفيق وليس التصويت (خوفا من أن تصبح الدول المتقدمة أقلية) مما أضعف من جهود هذا المؤتمر بالإضافة إلى أن الدول الغنية كانت مهتمة بعدم زعزعة منظمة "الجات" فى مسئولياتها عن تولى مهام تنظيم التبادل التجارى.

ب - مؤتمر الجزائر للدول النامية أو مجموعة ال ٧٧

تمخضت أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن "وحدة الدول النامية" أعضاء هذا المؤتمر. تلك الوحدة التى اجتمعت فى الجزائر عام ١٩٦٧ فى أول اجتماع لها، بعضوية ال ٧٧ دولة ، وأعدت الاجراءات التحضيرية لاجتماع سنتياجو عام ١٩٧٢ والمؤتمرات التى تلته. ولم تخرج هذه المجموعة عن الاهتمام بتحسين شروط التبادل الدولى ، واتخاذ الترتيبات السلعية، والحد من التقلبات المفرطة فى الأسعار، وإلغاء القيود الجمركية، وعرض كل ذلك على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

تطورت الجات من خلال إجراء جولات من المفاوضات، الواحدة تلو الأخرى، بين الأطراف المتعاقدة فيها، دارت كلها حول قضايا تحرير التجارة الدولية عن طريق تعميم المعاملة غير التمييزية تجاريا بين الأعضاء وإزالة المعوقات التعريفية وغير التعريفية. ووصلت هذه الدورات إلى ثمان دورات دار معظمها حول خفض معدلات التعريفة وتلافى المعوقات الكمية خاصة فى تجارة المنتجات الصناعية .ومن أشهر هذه الدورات الدورة المسماة "بدورة كيندى" التى عقدت فى جنيف فى الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٧ واشترك فيها ٦٢دولة ، وقد أضيف إلى قائمة موضوعات هذه الدورة موضوع الاجراءات المضادة للإغراق.

أما الدورة السابعة والتى عرفت "بدورة طوكيو" التى عقدت أيضا فى جنيف فى الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩،وكان عدد المشاركين فيها ١٠٢ دولة ، فقد اهتمت إلى جانب مشاكل التعريفات بالمشاكل غير التعريفية .

وأشهر هذه الدورات جميعا هى دورة "أوروجواى" التى استغرقت ثمان سنوات ، حيث تم إعلان بداية الجولة فى عام ١٩٨٦، وتم التوصل إلى اتفاقاتها فى نهاية عام ١٩٩٣، ووقع عليها فى مراكش عام١٩٩٤ (١١٧)دولة بعد أن حفلت سنوات المفاوضات بالصراعات بين الدول المتقدمة بعضها البعض .

تضمنت الوثائق النهائية لمفاوضات جولة أوروجواى نصوصا تقع فى ٥٠٠ صفحة تعالج كل موضوعات التفاوض بتفاصيلها الفنية الدقيقة ، وبلغت هذه الوثائق نحو ٤٠ وثيقة تجارية مختلفة تغطى مجالات تبدأ من تحرير تجارة السلع الزراعية، لأول مرة منذ إنشاء ترتيبات الجات ، وتصل إلى خلق سوق لتجارة حقوق الملكية الفكرية من خلال إلزام الدول الموقعة على الوثائق بحماية هذه الحقوق ووضع التشريعات الكفيلة بذلك ، كما تتضمن الاتفاقات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات من اتصالات وخدمات مصرفية وتأمين وفتح باب المنافسة الدولية فى مجالات العقود والمناقصات الحكومية .

ويمكن تلخيص الملامح العامة لاتفاقات جولة أوروجواى لتحرير التجارة العالمية فى النقاط التالية:

١- توسيع نطاق السلع التى تشملها اتفاقات الجات من مجرد السلع المصنوعة فقط إلى مجالات السلع الزراعية.وتدعيما لذلك الاتجاه تم إدخال السلع المصنوعة المستثناة التى كانت تنظم تجارتها إتفاقيات خاصة مثل المنسوجات والملابس ضمن مجموعات السلع التى تنطبق عليها اتفاقات الجات . وكانت تجارة المنسوجات والملابس تخضع من قبل لاتفاق خاص معروف باسم (MFA) Multi Fiber Arrangement.

٢- ضم تجارة الخدمات وأشكال التجارة غير السلعية إلى القوائم التجارية الخاصة لاتفاقات الجات.ومن أمثلة ذلك خدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية . وهذا أيضا يحدث للمرة الأولى فى تاريخ الجات.

٣- إدخال معظم العطاءات والمناقصات الحكومية ذات الطابع التجارى إلى القوائم التى تنطبق عليها اتفاقات تحرير التجارة العالمية وفتح أبواب العقود الحكومية للمنافسة العالمية على اساس مبدأ عدم التمييز .

٤- خلق سوق لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع واخضاع هذه الحقوق لقواعد التعامل فى إطار الجات ، وإلزام الدول الموقعة بتحصيل عوائد الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع والعلامات التجارية لحساب أصحاب الحقوق.

٥- تخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول تمهيدا لتحرير الاستثمارات على

المستوى العالمى والتخلص من اجراءات التمييز بين الاستثمار الوطنى والاستثمار الأجنبى .

٦- إقامة مؤسسة عالمية جديدة لإدارة نظام التجارة الحرة فى العالم ، تسمى منظمة التجارة العالمية (WTO). وكانت الوثيقة الأصلية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الموقعة فى أكتوبر ١٩٤٧ قد أشارت إلى إقامة هذه المنظمة، والتى لم تظهر إلى حيز الوجود الفعلى إلا اعتبارا من يناير ١٩٩٥. تطبيقا لأحكام جولة أورجواى. وستعمل المنظمة الجديدة (WTO) مع كل من البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى لإقرار وتنفيذ معالم النظام الاقتصادى العالمى الجديد، الذى يتميز بوحدة السوق العالمية، وليس انقسامها ، ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات دولية تعمل بصورة متناسقة .

وتمثل المنظمة العالمية للتجارة الإطار التنظيمى والمؤسسى الذى يحتوى على كافة الاتفاقات، كما تضمن النظام الجديد لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ومراجعة سياساتها التجارية.

وقد انطوت اتفاقيات جولة أوروجواى لتحرير التجارة العالمية على اعتراف الدول الأعضاء فى الجات بأن إجراءات الحماية لا تشمل فقط الرسوم الجمركية والقيود الكمية والتكنولوجية، وإنما تشمل أيضا قيودا غير مباشرة أهمها سياسات الدعم الحكومى للمنتجات الوطنية .ومن أجل ضمان ازدهار التجارة الحرة على المستوى العالمى فإنه يجب التخلص من هذه السياسات بوصفها أحد عوائق تحرير التجارة العالمية .

وعلى هذا الأساس اتفقت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربى على إلغاء الدعم للسلع الزراعية وتحويله إلى رسوم جمركية ظاهرة، ثم تخفيض هذه الرسوم خلال فترة تنفيذ اتفاقات جولة أوروجواى.

ثانيا- الظروف الاقتصادية العالمية التى أحاطت بدورة اوروجواى:

دخل الاقتصاد العالمى مرحلة الاضطرابات الشديدة منذ أوائل عقد السبعينات كان من أهم مظاهرها:

- انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة لسنة ١٩٧٣ والأخذ بنظام أسعار الصرف العائمة .

- ارتفاع أسعار الطاقة .

- تقلبات أسعار العملات الرئيسية خصوصا الدولار والين الياباني والمارك الألماني.

- انتشار موجة الكساد التضخمي .

وقد أدى ذلك إلى نكسة شديدة فى النظام التجارى العالمى كان من نتائجها الاتجاه إلى موجة من الحماية الجمركية فى البلاد المتقدمة صناعيا ، وخاصة فى الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية، أطلق عليها "الحمائية الجديدة" نظرا للجوء إلى إجراءات لم تكن معروفة من قبل لتقييد وارداتها من السلع الصناعية، وهو ما يتناقض مع حركة التحرير التى شهدتها الساحة الدولية قبل ذلك. ومن أهم دوافع الالتجاء إلى هذه الموجة الجديدة هو تعاظم الأهمية النسبية لليابان وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية، وانعكاس ذلك على تفوق الصناعة اليابانية فى كل أسواق العالم بما فى ذلك سوق الولايات المتحدة الأمريكية نفسها . ومما زاد الأمر تعقيدا أن التفوق الياباني لم يقف عند حدود الصناعات التقليدية،وانما تجاوزها الى صناعات التكنولوجيا الرفيعة بما فيها تلك الصناعات التى كانت تعتبر الى وقت قريب القلب النابض للاقتصاد الأمريكى مثل صناعة السيارات والإلكترونيات والكهربائيات بأنواعها ، بل إن اليابان بدت وكانها انتزعت القيادة فى فروع جديدة تماما مثل صناعة الانسان الآلى وتطبيقاتها فى الصناعات والأنشطة المختلفة .

ولم يكن الأمر أحسن حالا فى علاقة أمريكا ببلاد الحافة الآسيوية (النمور الأربعة: كوريا الجنوبية - وهونج كونج - وتايوان- وسنغافورة) حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها عاجزة أمام اكتساح السوق الأمريكية فى عدد من الصناعات التقليدية وبعض الصناعات الجديدة .

ويصدق ذلك ايضا على بلاد المجموعة الأوروبية من حيث تراجع قدرتها التنافسية فى مواجهة المد القادم من اليابان والنمور الأربعة . ولقد عرفت هذه الاجراءات أيضا بالاجراءات الرمادية [1] وهى ثلاثة أنواع :

- النوع الأول، هو التقييد الاختيارى للصادرات وذلك بأن تدخل الولايات المتحدة فى اتفاق مع اليابان على أن تلتزم الأخيرة بألا تزيد صادراتها الى السوق الأمريكية عن حجم معين أو عدد محدود من الوحدات . وطبقت هذه الطريقة بصفة عامة على صادرات اليابان من السيارات وأجهزة

الراديو والتليفزيون ،وغير ذلك من الأجهزة الالكترونية . وسارت بعض بلاد السوق الأوروبية على نفس الطريقة التى طبقت ايضا على بعض صادرات بلاد الحافة الاسيوية.

- النوع الثانى من القيود الرمادية هو التوسع الاختيارى فى الواردات وذلك بأن تدخل الولايات المتحدة فى اتفاق مع اليابان على أن تتوسع الأخيرة فى وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية من سلع مثل الأرز واللحوم وحبوب الصويا وبعض السلع الصناعية مثل وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية .

- النوع الثالث من الاجراءات الرمادية يتمثل فيما يسمى بترتيبات التسويق المنظم. وقد طبقت هذه الطريقة على صادرات اليابان وبلاد شرق آسيا من السلع التى لا تخضع للتقييد الاختيارى. وهى تطبق حيث لا تقوى الصناعة الأمريكية على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية ، ومن ثم تلجأ الى فرض قيود تعريفية أو غير تعريفية على الواردات استنادا الى ما يسمى الشرط الوقائى فى اتفاقية الجات التى تجيز للبلاد الأعضاء تقييد المنافسة الأجنبية اذا زادت الواردات زيادة ضخمة مفاجئة تنطوى على ضرر جسيم، أو تهديد بضرر جسيم، للصناعة الوطنية .وقد توسعت الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الأوروبية الصناعية فى التمسك بالشرط الوقائى فى حالات تتعارض مع الهدف الذى من أجله وضع هذا الشرط اذ أصبح الالتجاء اليه طريقة لمنع المنافسة الأجنبية وليس لمنع الضرر الجسيم كما تقضى بذلك الاتفاقية.

وعموما سميت هذه الاجراءات بالرمادية لأنها لا تتعارض صراحة مع أحكام الجات وفى نفس الوقت لا تتفق معها .

هذه هى الظروف التى أحاطت بالتفكير فى عقد دورة جديدة تبعث الحياة من جديد فى النظام التجارى الدولى، وتوقف انهيار المبادىء التى قام عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتتوافق مع التغييرات العميقة التى طرأت على الاقتصاد العالمى خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

ومن هنا نستطيع أن نتصور أن الأهدف من عقد دورة جديدة لابد وأن تختلف تبعا لمواقف مجموعات الدول المختلفة، وحتى داخل المجموعة الواحدة من الدول. فلم يعد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ينصب فى التحليل الأخير على مجرد تحرير التجارة الدولية فى السلع الصناعية وانما أيضا على ادخال مشاكل التجارة الدولية فى السلع الزراعية والتى لم تفلح الدورات السابقة فى علاجها مما

أدى من وجهة نظرها الى تشوه نمط التخصص الدولى فى السلع الزراعية، بالاضافة الى قضايا أخرى مثل تعاظم أهمية الخدمات فى العلاقات الاقتصادية الدولية وفى الهيكل الانتاجى لعدد كبير من البلاد الصناعية (مثل خدمات البنوك وشركات التأمين والمقاولات والنقل والسياحة وبيوت الخبرة).

ومن جانبها عارضت الدول النامية بشدة ادخال الخدمات دائرة المفاوضات على أساس أن اتفاقية الجات المفروض أن تتعلق فقط بالتدفقات السلعية ولا علاقة لها بالخدمات .

هكذا كانت هناك قضايا خلافية خلال المفاوضات التجارية فى دورة أورجواى ومن أهم هذه القضايا :

١- قضية الدعم الذى تقدمه المجموعة الأوروبية للإنتاج الزراعى وللصادرات من السلع الزراعية والحماية الشديدة التى تفرضها على الواردات من نفس السلع ، حيث كانت هذه السياسة محل نقد شديد من الولايات المتحدة الأمريكية لما تنطوى عليه من تضييق للسوق الأوروبية أو اغلاقها فى وجه الصادرات الزراعية الأمريكية .

٢- الخلاف حول التجارة الدولية فى المصنفات الفنية وخصوصا الأفلام السينمائية والتليفزيونية حيث تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة ازالة القيود المفروضة على حرية التجارة فى تلك المصنفات فى حين رأت فرنسا أن من حقها أن تضع ما تشاء من قيود فى سبيل حماية الثقافة الفرنسية من الغزو الثقافى الأمريكى .

وهناك نقاط خلاف أخرى كثيرة مثل الخلاف المثار فى الولايات المتحدة الأمريكية حول الدعم الذى تمنحه الدول الأوروبية لصناعة الطائرات .. الخ .

كل ذلك كان من شأنه أن يعرقل المفاوضات الا أنه تم فى نهاية المطاف اعلان نجاح الدورة فى منتصف ديسمبر ١٩٩٣، ووقعت عليها الدول الأعضاء فى اتفاقية الجات فى مراكش ١٩٩٤ .

منذ ذلك الحين، ومن قبل ذلك، بدأت محاولة رصد المكاسب والخسائر التى قد تنجم من تطبيق تلك الاتفاقية. وكانت هذه المحاولة من قبل الدول النامية التى انبرى مفكروها ملوحين بأن الدول النامية لن تجنى أية فائدة منها ، وأنهم يرون فيها أداة تفرض بها الدول الصناعية الكبرى هيمنتها على اقتصاديات البلاد النامية، وفتح الباب أمام الشركات الدولية العملاقة للنفاذ الى أسواق البلاد

النامية واكتساح صناعاتها الوليدة.ويعتمد هذا الرأى من وجهة نظر أصحابه على العودة الى بديهيات تاريخ العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية التى تعتمد على القاعدة الثابتة المؤكدة للسعى الحثيث للأقوياء للسيطرة على الضعفاء، وعلى أن شروط التبادل والتعاون الدولى كانت دائما الشروط التى يمليها الأقوياء على الضعفاء حتى يزيد نصيبهم من عائد العلاقات والتعاون والتبادل، وأن الصراع يشتعل أيضا داخل دائرة الأقوياء للاستحواذ على النصيب الأكبر من المنافع والمغانم.

ويعتمد هذا الرأى أيضا على أن الصراع الدولى فى مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية فى العصر الحديث كان يتم دائما تحت شعار وستار حرية التجارة الدولية والانسياب الحر للسلع والخدمات بغير قيود ،فى حين أن النتائج الواقعية والعملية كانت تؤكد فى النهاية على ظهور قيود وحدود ضخمة فى مواجهة سلع الغير وخدماتهم وعلى الأخص فى مواجهة سلع الأقل قوة والأخفض صوتا وهم دول العالم الثالث.ويشير هؤلاء هنا الى ما سبق وأن تحدثنا عنه وهو الموجة العالمية للحمائية الجديدة التى افرزتها ظروف الكساد التضخمى فى الدول الصناعية الكبرى فى الثمانينات، وفى تصورهم أن اللجوء الى الأساليب التقليدية وغير التقليدية لحفز الناتج الوطنى الزراعى وحمايته وتوفير الحماية المطلوبة للصناعات الوطنية أمام المنافسة الأجنبية، من خلال فرض القيود الصارمة على الاستيراد وتقييده بنظام الحصص والرسوم الجمركية المرتفعة، ومنح الدعم المباشر وغير المباشر للصادرات مع التوسع فى الانفاق على التطوير والتحديث والتكنولوجية المتطورة، هى الإجراءات التى أوصلت اقتصادات دول دعاة الحرية فى التسعينات الى مرحلة جديدة من القوة تتطلب وضع شروط ومواصفات جديدة خاصة اذا أخذنا فى الحسبان ما تم الاتفاق عليه طبقا لقمة طوكيو للدول الصناعية السبع الكبرى فى العالم، والتى كان من أهم شواغلها اتساع نطاق البطالة الى الحد الذى يهدد الاستقرار السياسى والاجتماعى لتلك البلدان .

وهكذا ترى هذه الدول أن اتفاقية الجات طبقا لما ورد فى دورة أوروجواى تعتبر المظلة الدولية للواقع الاقتصادى والتجارى والمالى الجديد وبعد أن تأهلت الدول الصناعية الكبرى وتراضت فيما بينها على القواعد الجديدة .

هذه وجهة نظر وهناك وجهة نظر أخرى تميل الى الاعتقاد بأن نجاح دورة أوروجواى سيكون له اثر ايجابى كبير ليس فقط على الاقتصاد العالمى ولكن أيضا بالنسبة للبلاد النامية، بما فيها مصر

والبلاد العربية، وذلك اعتمادا على أن نجاح هذه الدورة سيكون عاملا هاما فى تنشيط الاقتصاد العالمى بعد سنوات من الركود وتدنى معدلات النمو الاقتصادى فى البلاد الصناعية الرئيسية، مما سيعود بالخير على البلاد النامية.لأن مستوى النشاط الاقتصادى فى البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية .[٢] غير أن الآثار الايجابية لدورة أوروجواى من وجهة نظر هؤلاء المفكرين لا تقف عند حد الانتعاش المتوقع فى البلاد الصناعية وأثره على الانتعاش المتوقع فى الدول النامية، وانما تشمل أيضا تخفيف الحواجز التعريفية وغير التعريفية التى كانت تعوق صادرات البلاد النامية الى أسواق البلاد الصناعية. كما أنها تضع حدا لما يسمى بالحمائية الجديدة فى البلاد الصناعية والتى كانت تهدد باحباط جهود الإصلاح الاقتصادى فى الدول النامية، بالاضافة الى تقليل احتمالات اشتعال الحروب التجارية بين التكتلات الاقتصادية العملاقة فى أوروبا وأمريكا وشرق آسيا وما يؤدى اليه ذلك من حدوث انكماش كبير فى التجارة الدولية . ومن ثم التهديد بحدوث أزمة اقتصادية لا يمكن التكهن بنتائجها . ومن ثم فان دورة أوروجواى سوف تؤدى الى فتح أسواق البلاد الصناعية أمام صادرات البلاد النامية.

وبالاضافة الى ذلك هناك تحليلات تشير الى أن الانكماش المتوقع فى حجم دعم الصادرات التى يحصل عليه المزارعون الأوروبيون يؤدى الى انكماش حجم صادراتهم الى الأسواق العالمية ومن ثم يساعد المزارعين فى افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا على تطوير وزيادة منتجاتهم الزراعية.الا أن البلاد النامية كانت تطمع فى إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية التى تعترض صادراتها الصناعية الى أسواق الدول المتقدمة بشكل أكثر حسما خاصة بالنسبة لبعض السلع التى تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية مثل صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر، حيث نص فى هذه الدورة على مرحلة انتقالية مدتها عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٥ وتنتهى فى ديسمبر ٢٠٠٤، وذلك لأن صناعة المنسوجات والملابس فى البلاد الصناعية ما زالت تمثل نسبة غير ضئيلة سواء من حيث عدد العاملين فيها أو حجم رؤوس الأموال المستثمرة . وأن هذه الدول تحتاج فترة انتقالية لاعادة تدريب العمالة واعادة توجيه رؤوس الأموال المستثمرة ومساعدة المناطق التى تعتمد بصفة أساسية على تلك الصناعة .

ويكمن تخوف الدول النامية فى تصدى هذه الدورة لعدد من القضايا التى لم تكن تدخل فى نطاق مفاوضات الجات بعض هذه القضايا :

- موضوع الخدمات، مثل البنوك وشركات التأمين والمقاولات، وكذلك الملكية الأدبية والفنية والصناعية،وقوانين الاستثمار ذات الأثر السلبى على التجارة الدولية، التى ستعرض البلاد النامية لمنافسة الشركات الدولية العملاقة وهو ما لا تقوى على مواجهته ، فضلا عن أن هذه الموضوعات تدخل فى صميم السيادة الوطنية وليست محلا للتفاوض.

- خشية الدول النامية على صناعاتها الوليدة من المنافسة من صناعات البلاد الصناعية الراسخة ذات القدرات التكنولوجية الضخمة نتيجة لتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على هذه الصناعات.

- التعرض لأول مرة لتحرير الانتاج الزراعى والتجارة الدولية فى السلع الزراعية، مما يؤدى الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة (خاصة القمح ومنتجات الألبان). وهنا يجب التذكير بضرورة الاستفادة من مبدأ تعويض الدول النامية المستوردة للغذاء والمتضررة من إلغاء الدول المتقدمة للدعم المقدم لانتاجها الزراعى بحيث تتم الاستفادة من قرار اعطاء الدول النامية مساعدات ومبيعات ميسرة كتعويض لخسائرها الناتجة عن رفع أسعار الغذاء فى الدول المتقدمة .

وعلى أى الأحوال فهناك بعض الملاحظات العامة فى هذا الخصوص نذكر منها :

١- أنه لا يمكن الخروج عن اطار هذه الاتفاقية حيث إن تحرير التجارة الدولية فيها هو أهم آليات النظام العالمى الجديد .

٢- الدول الصناعية الكبرى هى، المستفيد الأكبر من الاتفاقية بلا منازع .وذلك لاصلاح الخلل الموجود فى اقتصادياتها ومحاولات اصلاح هذا الخلل لا ينكره احد على هذه الدول .

٣- أنه لا يمكن اخضاع المكاسب والخسائر بالنسبة للدول النامية للحسابات الدقيقة . فلن تحقق الدول مكاسب بدرجة واحدة أو خسائر بدرجة واحدة، بل أنه على مستوى الدولة الواحدة قد يتحقق لها مكاسب فى جزئية من الاتفاقية وخسائر فى أخرى .ولا يمكن أن نغفل حساب الزمن فى ذلك حيث إن بعض الخسائر فى الأجل القصير قد تتحول فى الأجل الطويل الى مكاسب.

وعلى ذلك فلا بد أن ترتب الدول النامية أوضاعها فى اطار الاتفاق الجديد لتحرير التجارة وهذه مسئوليتها خصوصا وأن هناك معاملة خاصة أتاحتها الاتفاقية من حيث منحها فترات زمنية

أطول لتنفيذ التزاماتها ومرونة كبيرة فى تحرير قطاعات اقتصادية هامة .

وفى هذا الصدد نذكر أن الاتفاقية قد أوردت معاملة خاصة للدول النامية والدول الأقل نموا بالنسبة لجميع أحكام الاتفاقية .

ثالثا- أحكام الاتفاقيات الخاصة بالزراعة :

تنوعت أحكام الاتفاقيات الجديدة للجات تبعا لتنوع الأنشطة التجارية التى تنظمها، وتعددت هذه الأحكام بتوسيع نطاق الأهداف التى تسعى هذه الاتفاقيات الى تحقيقها.

ومن أهم هذه الأحكام أحكام الاتفاقيات الخاصة بالزراعة . وتختص هذه الأحكام بكل ما يتعلق بازالة التشوهات فى تجارة السلع الزراعية ومراجعة السياسات المحلية المرتبطة بالتجارة، وذلك لتحقيق التوازن بين مصالح المصدرين والمستوردين لهذه السلع . تأخذ هذه الأحكام أوضاع الدول النامية فى الاعتبار إذ تسمح لها باتخاذ الاجراءات التى من شأنها التخفيف من آثار تطبيق القواعد العامة لمنظمة التجارة العالمية والمرونة فى تطبيقها .

ويمثل الاتفاق خطوة حاسمة نحو تحرير تجارة السلع الزراعية واخضاعها لقواعد ومبادىء الجات. وسوف تجرى مفاوضات أخرى لاستكمال عملية التحرير بحلول عام ٢٠٠٠ ، حيث يعتبر الاتفاق الحالى بمثابة خطوة أولى تعقبها خطوات أخرى، وأهم العناصر التى تم الاتفاق عليها هى:

- تحويل كافة القيود غير الجمركية (القيود الكمية - الحصص الموسمية - حصص الاستيراد - حظر الاستيراد) الى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولا ثم تخفيضها . وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية العادية على الواردات من السلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ من متوسط الرسوم الجمركية التى كانت مطبقة فى الفترة ٨٦-١٩٨٨ على مدى ست سنوات(١٩٩٥-٢٠٠٠) بالنسبة للدول المتقدمة ، وبنسبة ٢٤٪فى حالة الدول النامية ليتم هذا التخفيض على مدى عشر سنوات.

- الالتزام بفتح الأسواق أمام الواردات من السلع الخاضعة حاليا للقيود غير الجمركية اذاكانت من منتج زراعى لا يمثل أكثر من ٣٪ من متوسط الاستهلاك المحلى (خلال الفترة ٨٦-١٩٨٨)، أو اذا كان هذا المنتج لا يتمتع بأى دعم تصدير منذ بداية فترة الأساس، أو أنه يستحق معاملة خاصة بناء على اعتبارات غير تجارية (خاصة بالبيئة أو الأمن الغذائى).

- تخفيض قيمة الدعم الممنوح لمنتجى السلع الزراعية، الذى يأخذ شكل مبالغ مخصصة فى الميزانية ، أو المبالغ التى تنازلت عنها الحكومة لصالح المنتجين الزراعين، وهو مايسمى بالدعم الاجمالى، بنسبة ٢٠٪ من متوسط قيمة الدعم للفترة ٨٦-١٩٨٨ ، على مدى ٦ سنوات للدول المتقدمة وعشر سنوات للدول النامية.

ويسمح الاتفاق بأشكال مختلفة من الدعم كاستثنا ءات:

* ففى حالة الدول النامية لا يسرى تخفيض الدعم، سواء كان مباشرا أو غير مباشر، اذا كان الغرض منه تشجيع التنمية الزراعية والريفية، ومن ذلك دعم الاستثمارات المتاحة لقطاع الزراعة ككل ، ودعم المدخلات الزراعية التى توفرها الدولة للمنتجين ذوى الدخول المنخفضة.

* يستثنى من خفض الدعم الزراعى بصفة عامة ذلك الدعم الذى يعتبر غير ذى أثر يذكر على التجارة ولا يحتوى على دعم سعرى للمنتجين، مثل: الدعم المقدم فى صورة خدمات أو منافع عامة للقطاع الزراعى أو الريفى،والدعم المخصص للبحوث والتطوير ،والدعم المقدم لمكافحة الآفات والأمراض ،والدعم المقدم لخدمات التدريب العمومى والمتخصص ،والدعم المرتبط بخدمات التفتيش ومراقبة تطبيق المعايير الصحية، وخدمات التسويق والترويج وخدمات البنية الأساسية وبرامج تخزين الغذاء وصيانة الأمن الغذائى ودعم الغذاء المقدم الى الفئات السكانية الفقيرة ، ودعم التأمين الزراعى، والدعم المقدم لاغاثة المنكوبين فى كوارث طبيعية، والدعم المرتبط ببرامج حماية البيئة . وفى هذه الحالات تستفيد كل الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية سواء كانت متقدمة أم نامية.

* يسمح بالدعم المحلى ، سواء كان لسلع بعينها أو غير مخصص لأى سلع، اذا كانت قيمته لا تزيد على ٥٪ من قيمة الانتاج الكلى للدولة من المنتج الرئيسى أو ٥٪ من قيمة الانتاج الزراعى وذلك بالنسبة للدول المتقدمة و١٠٪ بالنسبة للدول النامية .

- تخفيض قيمة دعم تصدير السلع الزراعية ، بنسبة ٣٦٪ من متوسط قيمته للفترة (٨٦-١٩٩٠) على مدى ست سنوات، وتخفيض كمية الصادرات المدعمة بنسبة ٢١٪ من متوسط كمياتها للفترة (٨٦-١٩٩٠) على مدى ست سنوات للدول المتقدمة وبنسبة ٢٤٪ من القيمة، و١٤٪ من الكمية خلال عشر سنوات فى حالة الدول النامية . وتستثنى الدول الأقل نموا من هذا الاجراء.

وبالنسبة للدول النامية يستثنى من هذا الخفض :

* الدعم الموجه لخفض تكاليف تسويق الصادرات الزراعية وشحنها داخليا وخارجيا.

* قروض التصدير وضمانات هذه القروض .

* التأمين على الصادرات.

* المعونات الغذائية المصدرة إلى الدول النامية .

يقر اتفاق حماية صحة النباتات والحيوانات وسلامة الغذاء، كاتفاق مكمل لاتفاق الزراعة وكذلك وثيقة الارتباط بالقيود الفنية للتجارة، حق الدولة فى اتخاذ اجراءات لحماية صحة الإنسان وحماية الحيوان والنبات، بشرط ألا يتم تطبيق هذه الاجراءات بشكل تعسفى أو ينطوى على تمييز، دون مبرر بين دولة وأخرى من الدول الأعضاء ، كما يجب أن تكون هذه الاجراءات قائمة على أساس معايير وتوصيات دولية - بقدر الإمكان - أو تكون لها مبررات علمية ،كما يتطلب الانفاق مراعاة الشفافية.

رابعا - ملاحظات عامة على أحكام اتفاقية الزراعة :

- تعتبر التخفيضات الجمركية التى تنص عليها الاتفاقية محدودة للغاية، وذلك لأن فترة الأساس المتخذة كمرجع لهذا التخفيض تتميز بارتفاع مستوى التعريفة الجمركية المطبقة فيها حتى أن بعض الدول قامت بالفعل بتخفيض تعريفاتها الفعلية عن هذا المستوى ، هذا من ناحية،ومن ناحية أخرى فإن إعطاء الحرية للدول النامية فى ربط تعريفاتها عند المستويات المناسبة لها سيسفر عن ارتفاع فى المستوى المربوط للتعريفات الجمركية عن المستوى الفعلى .

- إن مجرد تحويل القيود غير التعريفية إلى تعريفات جمركية يؤدى إلى مستوى حماية أعلى مما كان قائما قبل التحويل مما لا يكون له أثر ملموس فى فتح الأسواق أمام الواردات الزراعية من الدول النامية أو حتى من الدول المتقدمة الأخرى .

- إن إلزام جميع الدول بتحويل القيود غير الجمركية إلى تعريفات جمركية وربط هذه التعريفات يؤدى إلى خلق وضع أكثر وضوحا وشفافية واستقرار فى التجارة الدولية ويؤدى إلى ربط

مستوى الأسعار المحلية بالأسعار العالمية .

- يمكن للدول المتقدمة الاحتفاظ بمعدلات تعريفية بالغة الارتفاع على كثير من السلع حتى بعد انتهاء مهلة الست سنوات لأن الخفض المقدر بـ ٣٦٪ ليس على كل سلعة على حده وإنما هو متوسط. ومن هنا يمكن لهذه الدول الاحتفاظ بمستوى مرتفع للتعريفة على جزء مهم من الواردات وبذلك قد لا يتحقق التحسن المرجو فى فرص النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للكثير من السلع الزراعية.

- قد يلعب الالتزام بالحد الأدنى لفتح الأسواق (حصة كمية خاضعة لرسوم مخفضة وهى ٣٪ من استهلاك كل من الدول المتقدمة، تزاد إلى ٥٪ خلال ٦ سنوات) دورا فى إتاحة فرص لدخول المنتجات الزراعية على شرط أن لا تكون هذه الحصص مخصصة لموردين معلومين مسبقا.

- إن إجازة اتخاذ اجراءات وقائية عن طريق فرض رسوم إضافية على الواردات من منتج ما التى يزيد حجمها عن مستوى معين (يقاس بنسبة من الاستهلاك من هذا المنتج أو فى حالة هبوط أسعار المنتج عن مستوى معين مقاسا بسعره فى فترة الأساس ٨٦-١٩٨٨) من شأنه أن يقلل من أثر التحرير فى اتفاق الزراعة.

- فيما يتعلق بدعم المنتجات المحلية يلاحظ أن اجراءات خفض الدعم والتى تتم على أساس خفض المتوسط العام للدعم يمكن بعض الدول من الاحتفاظ بمعدلات دعم مرتفعة لبعض المنتجات ذات الأهمية الخاصة لها، بمعنى أن هذه الدول يمكن أن تقوم بتخفيض كبير فى الدعم الموجه إلى سلع غير مهمة، وتخفيض يسير للدعم الموجه إلى السلع ذات الأهمية الخاصة لها (ولا تكون بذلك قد خرجت عن متوسط الخفض المطلوب)، مما يعنى بقاء معدلات الحماية مرتفعة على بعض المنتجات عند انتهاء فترة التنفيذ المقررة . وهذا يؤدى إلى تخفيف آثار تخفيض الدعم فى فتح الأسواق أمام الواردات الزراعية المنافسة.

- إن خفض دعم الصادرات الزراعية يؤدى إلى آثار سلبية على الدول النامية التى اعتمدت لسنوات طويلة على استيراد حاجاتها الغذائية بأسعار مدعمة أو فى شكل معونات غذائية. ولهذا نصت الاتفاقية على أهمية استمرار المعونات الغذائية والفنية لدعم القدرة الإنتاجية الزراعية للبلاد النامية التى تعتبر مستوردا صافيا للغذاء، ولمواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناجمة عن ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء كنتيجة لخفض دعم الصادرات الزراعية .

- قد يؤدى الاتفاق المعنى بحماية صحة النباتات والحيوانات وسلامة الغذاء إلى التهاون فى المعايير الدولية لحماية صحة النباتات والحيوانات وضمان سلامة الأغذية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد تواجه الدول النامية بوجه عام والدول الأقل نموا بوجه خاص صعوبات ضخمة فى تطبيق المعايير الدولية حيث إن الاتفاق لم يتضمن ما ييسر مهمة الدول النامية فى هذا الشأن .

خامسا : آثار أحكام الجات على أسعار السلع الزراعية فى السوق العالمى:

بعد استعراضنا لأحكام اتفاقية الجات بالنسبة للزراعة وبعد الملاحظات العامة التى أوردناها ندخل بشىء من التفصيل فى آثار تلك الأحكام على أسعار السلع الزراعية فى الأسواق العالمية بصفة عامة وذلك لكى نتدرج إلى تلك الآثار بالنسبة لبعض أهم هذه السلع .

من المتوقع أن يؤدى تنفيذ اتفاقية الجات للمنتجات الزراعية فى الأجلين القصير والمتوسط إلى ارتفاع فى الأسعار العالمية لبعض المنتجات الزراعية، وخاصة تلك التى كانت تتمتع بدعم كبير، سواء فى صورة دعم محلى للمنتج الزراعى أو دعم التصدير، التى ينتجها ويصدرها الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة، وذلك لأن تخفيض الدعم سيؤثر على الإنتاج المحلى على المعروض للتصدير فى السوق العالمى، من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدى الالتزام بفتح الأسواق وارتفاع مستوى الدخول المصاحبة لسياسات التحرير فى مجالات أخرى إلى زيادة الطلب العالمى الذى ينعكس فى ارتفاع الأسعار العالمية . وينطبق هذا التحليل فى المقام الأول على القمح والحبوب عامة واللحوم والألبان والسكر، إلا أنه قد يحد من ارتفاع الأسعار العوامل التالية :

- اتباع السياسات الاصلاحية الزراعية فى كل من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الامريكية والاتجاه نحو خفض معدلات الدعم .

- توسع بعض الدول فى مناطق أخرى من العالم فى الانتاج والتصدير، مثل استراليا والأرجنتين ودول أمريكا اللاتينية، مما يعوض الانخفاض فى المعروض من الاتحاد الأوروبى .

- احتمالات تغير اسعار السلع التى لم تكن تتمتع بدعم كبير فى مناطق أخرى من العالم،بسبب الجات،محدودة نسبيا.

وبصفة عامة كلما كانت المنتجات تتمتع بدعم كبير كلما أدى تطبيق الاتفاقية الى ارتفاع

أسعارها بمعدلات تفوق المعدلات المناظرة لمنتجات لم تكن تحظى بدعم مماثل.

وفيما يلى سنحاول ، بإيجاز، اختبار مدى دقة النتيجة التى تقول بحتمية ارتفاع أسعار السلع الزراعية فى السوق العالمى، من خلال بعض السلع الزراعية الأساسية، التى تمثل نسبة عالية من مجمل التجارة العالمية ، وترتبط أسعارها بصفة أساسية بالتغيرات المرتقبة فى الأسواق المنتجة الرئيسية، وهى بصفة خاصة الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنها من أكثر المناطق دعما لانتاجها الزراعى.

القمـح:

سيؤدى تنفيذ اتفاقية الجات الى رفع السعر العالمى للقمح كأثر فورى فى المدين القصير والمتوسط وذلك للأسباب التالية:

١- ان انتاج وصادرات الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة من القمح من أهم العوامل المحددة لأسعار هذا المحصول فى السوق العالمى نظرا لكبر نصيب كل من الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة الامريكية من تجارة القمح فى العالم.

٢- أن الالتزام بتطبيق أحكام الجات فيما يخص المنتجات الزراعية يتطلب خفض مقاييس الدعم الاجمالى بحوالى ٢٠٪ عن المستوى السائد فى الفترة المرجعية ٨٦-١٩٨٨، على الرغم من اتباع الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة، منذ نهاية الثمانينات، سياسات إصلاحية زراعية تقوم على خفض معدلات الدعم الزراعى. وهذا يعنى خفض كميات الصادرات المدعمة، أى المعروض العالمى من القمح على نحو يرفع اسعاره العالمية.

٣- عدم تمكن كبار منتجى ومصدرى القمح الآخرين، فى استراليا وكندا والأرجنتين، نظرا لظروف فنية، من تعويض النقص فى المعروض العالمى للقمح.

اللحـوم:

من المتوقع أن ترتفع الأسعار العالمية للحوم بعد تنفيذ أحكام اتفاقية الجات وذلك نظرا للتأثيرات المتوقعة على المعروض من اللحوم المدعومة وبالتالى المعروض منها للتصدير.حيث يعادل نصيب الاتحاد الأوربى من الصادرات العالمية للحوم نحو ٢٥٪، مع استمرار اتجاه الطلب العالمى على

اللحوم إلى الزيادة فى الظروف الطبيعية[٣] .

وينطبق هذا التحليل على الألبان ومنتجاتها حيث تتمتع بدعم كبير فى الاتحاد الأوروبى، وبالتالى يؤدى خفض دعمها إلى ارتفاع أسعارها، ومن ثم إلى تحول تجارتها إلى مراكز توزيع أخرى فى أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة.

السكر :

ينطبق التحليل السابق على السكر أيضا، حيث يسيطر كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى على النسبة الغالبة من الصادرات العالمية للسكر، وفى كل منهما يتمتع السكر بدعم كبير كما تخضع وارداته لقيود كمية . وعلى هذا فإن تطبيق قواعد النفاذ إلى الأسواق، من ناحية، وخفض الدعم من ناحية أخرى، يؤديان إلى ارتفاع أسعاره العالمية [٤].

البذور الزيتية والزيوت:

تحتل دول شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا المراكز الرئيسية لإنتاج البذور الزيتية والزيوت، ولهذا فمن المتوقع ان يكون تطبيق أحكام اتفاقية الجات للمنتجات الزراعية على اسعار هذه المنتجات محدودا، لأن هذه الدول لا تدعم هذه المنتجات ، من ناحية، ولأن معظم الدول المستوردة لهذه المنتجات لا تفرض رسوما جمركية عليها، أو تفرض عليها رسوما محدودة نسبيا من الناحية الأخرى، مما يشير إلى أن تحرير التجارة سيؤدى إلى تحول فى اتجاهها لصالح المنتجين الأكفاء والأقدر على المنافسة، وليس إلى خلق تجارة والذى يرتبط أساسا بارتفاع التعريفة الجمركية قبل الغائها.

الأرز:

يعتبر تأثير تطبيق أحكام اتفاقية الجات للمنتجات الزراعية محدودا جدا على كل من انتاج واستهلاك الارز، بينما يكون أكبر منه على حجم التجارة والأسعار. ومن المتوقع أن يزداد الحجم الإجمالى للتجارة العالمية فى الأرز بحوالى ١.٢ مليون طن وأن يزداد اسعاره بحوالى ٧٪ فى الأسواق العالمية. ومعنى ذلك أن يزداد سعر الأرز فى عام ٢٠٠٠ بحوالى ١٥٪ عن متوسط سعره فى الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٨٩.

وتساهم فى هذا الارتفاع فى أسعار الأرز عوامل مهمة أولها التزام الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة بتخفيض الدعم لانتاج الأرز، من ناحية، محدودية التوسع فى المساحات المنزرعة به ومن ناحية أخرى. بالاضافة الى أن الارتفاع فى أسعار القمح سيولد ضغوطا على أسعار حبوب أخرى مثل الأرز.

القطن :

يعد القطن بصفة عامة من المنتجات التى تكاد لا تواجه قيودا سعرية أو كمية مشددة تحول دون انسياب تجارته دوليا، ومن ثم فإن التطورات المتوقعة فى السوق العالمى للقطن يمكن أن تعزى بشكل غير مباشر الى تأثير اتفاقية الجات على تجارة الغزل والمنسوجات، مما يعنى أن هناك احتمالا لارتفاع سعر القطن فى السوق العالمى بسبب اكتمال تحرير تجارة المنسوجات والملابس فى عام ٢٠٠٥، حيث يتوقع زيادة الطلب عليه فى الدول المستوردة، وذلك لتصنيعه مع انكماش المعروض منه نظرا لزيادة الاستهلاك المحلى فى الدول المنتجة .

الخضر والفاكهه:

لا يتوقع أن يؤدى تطبيق أحكام الجات للمنتجات الزراعية الى ارتفاع الأسعار العالمية لهذه المنتجات حيث لم تكن تتمتع بدعم محلى او تصديرى فى معظم الدول المنتجة.

ومع ذلك فان تحويل القيود الكمية الى تعريفات جمركية وتخفيضها والتزام بعض الدول بالحد الأدنى المقرر للنفاذ ، وحيث إن صادرات الدول النامية من هذه المنتجات تتعرض لقيود حمائية متعددة، فإن تخفيف أو الغاء هذه القيود يؤدى الى زيادة الفرص التصديرية للدول النامية وخلق تجارة للعديد منها.

وتؤدى بعض العوامل الأخرى الى حدوث تحول فى التجارة مثل :القدرة التنافسية لكل دولة، التى تتأثر بسعر المنتج وجودته وأساليب التسويق والتعبئة والنقل .. الخ.

سادسا: أثر تطبيق أحكام اتفاقية الجات للمنتجات الزراعية على الدول العربية

من المعروف أن الدول العربية تختلف من حيث عضويتها فى المنظمة الجديدة للتجارة العالمية، فهناك سبع دول، هى المغرب والكويت والبحرين وتونس وموريتانيا وجيبوتى ومصر، أعضاء أصليين

فى المنظمة، بينما وقعت دولتا الامارات وقطر على نتائج دورة أوروجواى ولم تدرجا فى قائمة الأعضاء الأصليين، نظرا لعدم استكمال الاجراءات اللازمة للتصديق على نتائج الدورة. وهناك دول فى مرحلة التفاوض للانضمام الى اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، وهى الجزائر والأردن والسعودية والسودان .ومن المناسب قبل الخوض فى رصد آثار احكام الاتفاقية الزراعية على الاقتصادات العربية أن نعرض بايجاز لأهم خصائص قطاع الزراعة فى الأقطار العربية.

هيكل وخصائص قطاع الزراعة فى الأقطار العربية:

على الرغم من التدهور الذى حل بقطاع الزراعة فى الأقطار العربية، بحيث أصبح عاجزا عن تلبية احتياجات السكان الغذائية ،فإنه مايزال يعتبر من أهم القطاعات الانتاجية فى الأقطار العربية، حيث مايزال يساهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلى الاجمالى، ويتحمل العبء الأكبر فى تشغيل قوة العمل كما يتضح من الآتى:

- يمثل الناتج الزراعى للدول العربية مجتمعة نحو ١٤.١٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٩٣ مقارنا بنحو ١٢٪ فى عام ١٩٩٠ و ٩.٢٪ فى عام ١٩٨٥ . وتعود هذه الزيادة الى تراجع مساهمة القطاعات الأخرى ، بالاضافة الى تحرير أسعار الكثير من السلع الزراعية وأسعار الصرف فى بعض البلاد العربية مثل مصر والمغرب وسوريا .

وتتباين الأهمية النسبية للقطاع الزراعى فى اقتصادات الدول العربية تبعا لدرجة اعتماد هذه الدول عليه وعلى قطاعات انتاجية أخرى:

فبالنسبة لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط يمثل نحو ٤.٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٩٣ مقارنا بـ ٣.٢٪عام ١٩٨٥ ، بينما تبلغ هذه النسبة فى الدول العربية ذات الموارد الزراعية ٢٣.٣٪ عام ١٩٩٣ مقارنا بـ ١٤.٥٪ عام ١٩٨٥ .

- يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعى فى الأقطار العربية نحو ٣٠٠ دولار فى عام ١٩٩٣ مقارنا بحوالى ١٧١ دولارا عام ١٩٨٥ [٥].

وتتجه نسبة السكان الريفيين الى عدد السكان الكلى فى الوطن العربى الى التناقص،تشير

الأرقام إلى أن عدد السكان الكلى (بدون فلسطين) بلغ ١٦٥,٤ و١٩٣,٤ و٢٢٤,٨ مليون نسمة، بينما بلغ عدد السكان الريفيين ٩٢,١ و ١٠١,٨ و ٩٣,١ مليون نسمة ، بنسب ٥٥,٧٪ و٥٢,٦٪ و ٤١,٨٪ ، فى أعوام ١٩٨٠ و١٩٨٥و١٩٩١ على التوالى وتنطبق نفس الاتجاهات على نسب العمالة الزراعية الى مجمل العمالة العربية ،ففى الوقت الذى بلغ فيه حجم العمالة العربية ٤٢,١ و ٥٧,٩ و ٦٤,١ مليون نسمة فى السنوات ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩١ على التوالى بلغ حجم العمالة الزراعية ١٨,٦ و ٢٣,٧ و ٢٤,٤ مليون نسمة لنفس السنوات على التوالى بنسب ٤٤,٤٪ و ٤٠,٩٪ و ٣٨٪ [٦] . أى أن نسبة العمالة الزراعية الى مجمل العمالة العربية اتجهت أيضا إلى التناقص.

ومع ذلك ماتزال هذه النسب مرتفعة جدا حيث إنها تفوق بكثير نسب العمالة فى قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة، مما يعكس الأهمية النسبية لقطاع الزراعة فى التشغيل. وعلى الرغم من ذلك مايزال هذا القطاع عاجزا عن تلبية متطلبات السكان بشكل عام والسكان الذين يعملون به بشكل خاص.

ورغم ارتفاع نسبة مساهمة قوة العمل فى قطاع الزراعة فإن كثيرا من الأقطار العربية، مثل مصر والجزائر وليبيا وتونس والعراق، لبنان، شهد انخفاضا واضحا فى قوة العمل الزراعية نتيجة لحدوث هجرة كبيرة من الريف سواء الى المدن أو الى الخارج.

ومن الخصائص الهامة الأخرى التى يتسم بها القطاع الزراعى فى الوطن العربى

* تبلغ مساحة الوطن العربى ١٤٠٠ مليون هكتار أو ما يعادل ١٠٪ من مساحة اليابسة على المستوى العالمى. منها ١٩٨ مليون هكتار، أى ما يعادل ١٤٪ من مساحة الوطن العربى، قابلة للزراعة.

* لا تتجاوز المساحة المزروعة ٣٣٪ من مساحة الأراضى القابلة للزراعة، منها ٨٠٪ أراضى زراعة مطرية و ٢٠٪ أراضى مروية .

* يقع ٨٢٪ من مساحة الأراضى الزراعية المروية فى الوطن العربى فى كل من السودان ومصر والعراق والسعودية .

* تبلغ مساحة أراضى المراعى فى الوطن العربى نحو ٢٨٢ مليون هكتار، وتبلغ مساحة الغابات نحو ١٣١ مليون هكتار .

* تتوفر أراضى زراعية بمساحات كبيرة، ما تزال غير مستغلة زراعيا، فى الوطن العربى، وهناك امكانيات لاستغلالها بشكل أفضل [٧].

* فيما يختص بالثروة الحيوانية يحوز الوطن العربى نسبا لا بأس بها من الأبقار والأغنام والماعز تصل الى ٢.٥٪ للأبقار، و ٨.٤٪ للماعز من اجمالى اعدادها على مستوى العالم فى عام ١٩٩٣ ،ومع ذلك يمثل إنتاج اللحوم الحمراء به نحو ١.٨٪ من الانتاج العالمى منها كمتوسط فقط للفترة ٨٠-١٩٨٥، مما يعكس انخفاض انتاجية هذه الحيوانات فى الأقطار العربية مقارنة بباقى أقطار العالم[٨].

* يعانى الوطن العربى عجزا مائيا من المتوقع أن يصل الى نحو ٣٠ مليار متر مكعب فى عام ٢٠٠٠، وإلى نحو ٦٦ مليار متر مكعب عام ٢٠١٠، و ١٥٥ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٠ ، و ٢٨٢ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠ [٩]

وتنعكس خصائص ومؤشرات الزراعة العربية على التجارة الخارجية للدول العربية على نحو ما يتضح من المؤشرات التالية:

مؤشرات خاصة بالتجارة الخارجية العربية.

يمكن تلخيص هذه المؤشرات فى الآتى:

- تعد الاقتصادات العربية من أكثر الاقتصادات انفتاحا على العالم الخارجى حيث تشكل التجارة الخارجية العربية نحو ٦٧.٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية .

- تنخفض اهمية التجارة الزراعية العربية بالنسبة لجملة التجارة الزراعية فى العالم فقد قدرت بنحو ١.٢٥٪ فى عام ١٩٨٠ مقابل ١.٠٥٪ فى عام ١٩٩٠ بالنسبة لجانب الصادرات، ٦.٥٣٪فى عام ١٩٨٠ ونحو ٤.٧٪عام فى ١٩٩٠، بالنسبة للواردات.

- تشكل التجارة العربية البينية نسبة ضئيلة من مجمل التجارة العربية حيث تمثل نسبة

الصادرات العربية البينية إلى الصادرات العربية الاجمالية حوالى ٨٪ فى المتوسط سنويا، بينما تمثل ٩٪ للواردات العربية البينية نحو ٩٪ من إجمالى الواردات العربية.

- تشكل السلع الأولية الجزء الأعظم من الصادرات العربية.

- تستورد الدول العربية مختلف أنواع السلع الغذائية والاستهلاكية والسلع الرأسمالية والوسيطة .

- تزداد الأهمية النسبية للمنتجات الزراعية فى التركيب السلعى لتجارة الواردات العربية، اذا ازدادت من نحو ١٦.٣٪ الى نحو ٢٢.٣٥ من مجمل الواردات العربية فى عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٠ على التوالى.

- تمثل الحبوب ومستحضراتها، والألبان والخضر والفاكهة والسكر واللحوم أكثر من ثلثى الواردات الغذائية.

وفيما يلى نستعرض مصادر واتجاهات التجارة العربية بالنسبة لمجموعة المنتجات الزراعية بصفة عامة والسلع الغذائية بصفة خاصة[١٠] حتى نستطيع تحرى أثر تطبيق أحكام اتفاقية الجات للمنتجات الزراعية على اقتصادات الوطن العربى.وباستقراء البيانات الوارداة بالجدول رقم (١)، الذى يعرض الأهمية النسبية للأسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية الرئيسية خلال عقد الثمانينات يمكن استخلاص المؤشرات التالية:

١- تمثل السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية المصادر الرئيسية للواردات العربية من مجموعة الحبوب ومستحضراتها، حيث يتجاوز نصيبها فيها ثلاثة أرباع قيمتها، غير أنه من الملاحظ أن ترتيب الأهمية النسبية لهذين المصدرين قد تغيرخلال عقد الثمانينات، اذ فاق نصيب الولايات المتحدة نظيره للسوق الأوروبية فى بداية التسعينات.

٢- تراجع الأهمية النسبية لنصيب السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية معا فى الواردات العربية من الحبوب من نحو ٨٠٪ فى بداية الثمانينات الى نحو ٧٢٪ فى بداية التسعينات، حيث اتجهت الدول العربية الى تنويع مصادر حصولها على الحبوب، وذلك بالتعامل مع

استراليا وهى منتج رئيسى للقمح. ولقد قدر نصيب استراليا بنحو ١٧٪ من الواردات العربية من الحبوب فى بداية التسعينات.

٣- كانت السوق الأوروبية المشتركة المورد الرئيسى لمنتجات الألبان والبيض والعسل إلى الاقطار العربية فى بداية الثمانينات، حيث بلغ نصيبها من قيمة الواردات العربية من هذه المجموعة نحو ٨٥٪ وعلى الرغم من استمرار احتلال السوق الأوروبية لهذه المرتبة فى بداية التسعينات، إلا أنها بدأت تتعرض لمنافسة من الدول النامية التى تستحوذ الآن على خمس قيمة الواردات العربية من هذه المجموعة، وذلك على حساب نصيب السوق الأوروبية بالدرجة الأولى.

٤- استقرار الأهمية النسبية للسوق الأوروبية كمصدر للحوم ومستحضراتها، حيث استمر نصيبها خلال عقد الثمانينات أعلى بقليل من ٤٠٪ من قيمة الواردات العربية من هذه المجموعة السلعية، وتعتبر أسواق الدول النامية مصدرا آخر لواردات اللحوم العربية، يعادل فى أهميته السوق الأوروبية، وبخاصة فى بداية التسعينات، حيث ارتفع نصيب الدول النامية فى قيمة الواردات العربية من اللحوم ومستحضراتها من نحو الثلث فى بداية الثمانينات الى ما يناهز الخمسين .

٥- تعاظم أهمية السوق الأوربية كمصدر للواردات العربية من مجموعة السكر ومصنوعاته ، حيث ارتفع نصيب هذه السوق الى حوالى ٥٨٪ مع بداية التسعينات ، على حساب نصيب دول التخطيط المركزى [١١] وبخاصة كوبا . ومن الجدير بالملاحظة أن أسواق الدول النامية تعتبر مصدرا هاما ومستقرا للسكر ، حيث يتراوح نصيبها فى واردات الدول العربية من هذه المجموعة السلعية بين حوالى ٢٨.٥٪ ونحو ٣٠٪ خلال فترة الدراسة .

٦- تعاظم نصيب أسواق الدول النامية فى توريد مجموعة الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية الى الأسواق العربية ، حيث تجاوز ثلثى قيمة الواردات العربية من هذه المجموعة فى بداية التسعينات ،مقابل نحو ٤٣٪ منها فى أوائل الثمانينات ، على حين تراجع نصيب السوق الأوربية من ٢٦.٥٪ الى حوالى ١٢٪ فقط.

٧- تمثل السوق الأوربية المصدر الرئيسى لأعلاف الحيوانات - ما عدا الحبوب - فعلى الرغم من زيادة الأهمية النسبية للولايات المتحدة الأمريكية كمصدر لهذه المجموعة السلعية، فما زالت السوق الأوربية تستحوذ على النصيب الأكبر فى قيمة الواردات العربية من الأعلاف (٥٤.٥٪). ولقد ارتفع نصيب السوق الأمريكى من حوالى ١٣.٦٪ الى ما يفوق الخمس (٢١٪) خلال فترة

جدول رقم (١)
الأهمية النسبية للأسواق الرئيسية للواردات الزراعية العربية الرئيسية
فى عامى ١٩٨٠و١٩٩٠

(٪)

المجموعات السلعية	١٩٨٠				١٩٩٠			
	السوق الأوروبية المشتركة	الولايات المتحدة الامريكية	الدول (١) النامية	الدول العربية	السوق الأوروبية المشتركة	الولايات المتحدة الامريكية	الدول (١) النامية	الدول العربية
الحيوانات الحية	٢٤.٨٣	٠.١٨	١١.٣٦	٤٤.٨٠	١٦.١٤	٠.٦٤	٤٣.٧٣	٠.٧٢
اللحوم ومستحضراتها	٤١.٠٥	١٤.٤٨	٣٢.١٧	١.٢٧	٤٢.٤١	٠.٨٠	٤٠.٨٨	٢.١٢
منتجات الألبان والبيض والعسل	٨٤.٨٠	٢.١٥	٢.٥٧	٤.٧٣	٧١.٤٨	٠.٢٧	٢٠.٤٩	٢.٠٣
الأسماك ومستحضراتها	١٠.٩٠	٣.٩١	٢٨.٦٣	٤.٨٣	١٨.٠٨	٠.١٩	٦١.٥٨	١٠.٢١
الفواكه والخضار	٢٠.٨٧	١١.٤٣	٣١.٠٩	٢٥.٥٥	٣٠.٢١	٣.١٧	٣٨.٠٠	٢٤.٧٠
الحبوب ومستحضراتها	٤٥.٧٣	٣٤.١١	١٣.٥٧	٥.٠٥	٣٠.٣٥	٤١.٣٩	٧.٤٦	٣.٨٤
السكر ومصنوعاته	٣٥.٥٢	٢.٠٩	٢٩.٩٨	٣.٨٨	٥٨.٣٥	-	٢٨.٥١	٤.٧٠
قهوة وشاى وكاكاو وتوابل	١٠.١٧	٢.١٠	٧٦.٦٠	١.٩١	١.٦١	٠.١١	٣٥.٩٢	٦١.٨٠
اعلاف حيوانات ماعدا الحبوب	٦٢.٨٠	١٣.٦٣	١٥.٧٩	٧.٤٣	٥٤.٤٧	٢٠.٨٥	١٧.٣٤	٤.١٠
مواد غذائية أخرى	٥٩.٦٠	١٨.٠١	١١.٠١	٧.٥٦	٤٩.٧٢	٧.٠٢	٣٧.٧٢	٣.٠١
مشروبات	١٧.٣٠	٨.٥٩	٣.١٠	٥٨.٣٨	٧٩.٧٤	١.٣٢	٣.٢٩	١١.٢٤
تبغ ومستحضراته	٢٢.٨٣	١٥.٥٠	٧.٦	٥٢.٤٥	٦٧.٠٤	١٥.٥٦	١٢.٣٦	٤.٦٠
جلود	٤٣.٦٨	٢٦.٥٦	٢٠.٩٤	٨.٨١	١٤.٨٩	١.١٤	٣٣.٣١	٤٨.٠١
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٢٦.٤٨	١٦.٧٦	٤٢.٦٨	٢.٦٩	١٢.٠٤	٣.٧٤	٦٧.٥٦	٤.٦٢
خشب وخشب الحطب والفلين	٤٢.٦١	٨.٠٦	٤٤.٦٤	٠.١٩	٢.٩٤	٠.٢١	٣.٩٤	٨٧.٨٠

(١) لاتشمل الدول العربية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية ، الخرطوم ، مارس ١٩٩٤.

الدراسة ، ومن الملاحظ أيضا أن أسواق الدول النامية تعتبر من المصادر الهامة والمحتملة اذ أن نصيبها آخذ فى التزايد، ولكن بمعدلات منخفضة نسبيا.

ويوضح الجدول رقم(٢) الأهمية النسبية للأسواق الرئيسية للصادرات العربية من المجموعات السلعية الزراعية الغذائية خلال عقد الثمانينات ، ومنه يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات الرئيسية، فيما يختص بالسلع والمنتجات التى تحقق المنطقة العربية فيها فوائض للتصدير :

١- كانت السوق الأوربية المشتركة تستوعب أكثر من نصف صادرات الدول العربية من الفواكه والخضروات (٥٨٪) فى بداية الثمانينات، يليها فى الترتيب الأسواق العربية ، أى التجارة الزراعية العربية البينية، والتى تستوعب نحو الربع (٢٤٪) ،أما السوق الرئيسية الثالثة فكانت دول التخطيط المركزى .

٢- تراجعت أهمية السوق الأوربية، كمستورد للفواكه والخضر،نتيجة القيود والسياسات الحمائية التى تمارسها،حيث انخفض نصيبها من قيمة الصادرات العربية من مجموعة الفواكه والخضر الى حوالى ١٥٪ فى بداية التسعينات. ولقد حلت الأسواق العربية محل السوق الأوروبية فى استيعاب فوائض هذه المجموعة ، حيث ارتفع نصيبها فيها الى ٦٤٪، بينما استقرتقريبا نصيب أسواق الدول المخططة مركزيا.

٣- تكاد الفرص التصديرية للدول العربية فى الأسواق الأوروبية تكون معدومة بالنسبة للحيوانات الحية ، أما بالنسبة للحوم ومستحضراتها فتستوعب هذه الأسواق نحو ثلثى الصادرات العربية منها. ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى القيود الصحية وترتيبات الحجر الصحى المفروضة من قبل هذه الأسواق، بالاضافة إلى منافسة هذه الحيوانات مع نظيراتها المحلية من حيث متوسط وزن الذبيحة والنوعية.

٤- تستوعب السوق الأوربية غالبية الصادرات العربية من الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية حيث يمثل نصيبها فيها نحو ٤٨٪ فى المتوسط خلال فترة الدراسة.

٥- لا تعد الولايات المتحدة الأمريكية سوقا للصادرات العربية من مختلف المجموعات الزراعية والغذائية، باستثناء الجلود التى يصدر منها نصيب لا بأس به إليها.

جدول رقم (٢)
الأهمية النسبية للأسواق الرئيسية للصادرات العربية من المجموعات السلعية الزراعية والغذائية فى عامى ١٩٨٠و١٩٩٠

(٪)

المجموعات السلعية	١٩٨٠				١٩٩٠			
	السوق الأوروبية المشتركة	الولايات المتحدة الامريكية	الدول(١) النامية	الدول العربية	السوق الأوروبية المشتركة	الولايات المتحدة الامريكية	الدول(١) النامية	الدول العربية
الحيوانات الحية	٠.٧٧	-	٠.١٢	٩٩.١١	-	-	٠.٠٢	٩٩.٩٨
اللحوم ومستحضراتها	٤٨.١٦	٠.٠١	٣.٨٩	٤٧.٩٥	٦٥.٢٤	٠.٠٤	١٠.٨٥	٢٣.٨٧
منتجات الألبان والبيض والعسل	١٢.٩٦	٠.٠١	٧.٣٠	٧٩.٥٧	-	٠.٠٩	٠.١٦	٩٩.٧٥
الأسماك ومستحضراتها	٥٨.٢٩	٤.٨٢	١٧.٠٦	١٢.٧٣	٢١.٤٤	٠.٤٠	٢.٧٨	٦٩.٢٧
الفواكه والخضروات	٥٨.٠٣	٠.٤٩	١.٠٧	٢٣.٩٦	١٤.٨٣	٠.٥٣	١.٤٨	٤٨.٠١
حبوب ومستحضراتها	٥.٥١	٠.٠٠١	٧.٨٥	٧٧.٢٢	٤٠.٣٦	١.٥٦	٨.٢٥	١.١٦
السكر ومصنوعاته	١٩.٠٦	٠.٠٠٢	١١.٢٩	٦٦.٢١	٩٨.٦٥	٠.٠٧	-	٣.٣٠
قهوة وشاى وكاكاو وتوابل	٢٨.٤٩	٢.٧٢	١٢.٤٨	٥٣.٧٧	٧.٣٦	١.٣١	٧٥.٨٣	٢٠.٤٧
اعلاف حيوانات ماعدا الحبوب	٨١.٨٤	-	١.٦٢	١٠.٨٠	-	-	٠.٥٣	٣٢.٥٦
مواد غذائية أخرى	٢.١٤	-	٣.١٣	٩٤.٧٢	٢.٨٨	٠.٤٥	٢.٧٨	٨١.٥٣
مشروبات	٧.٦٢	٠.٠٣	٤.٢٣	٥٣.٩٧	٠.١٠	٠.٤١	٣٦.٢٩	٣.٩٠
تبغ ومستحضراته	٢.٣٧	٠.٠٣	١١.٠٤	٨٦.٥٥	٨.٧٨	-	٤.٩٦	٢٤.٨٨
جلود	٥٧.٣٢	١٢.٨٣	٠.٤٠	٢٢.٣٢	٦٢.٤٦	٣.٣٨	٩.٣٧	١.٦٤
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٨٣.٢٧	٢.٣٥	٠.٨٠	١٣.٥٨	٨٤.٦١	٤.٣٤	٧.١٧	٢٥.٢٩
خشب وخشب الحطب والفلين	٢٣.٦١	-	-	٧٦.٣٩	٦٠.١٢	٣.٢٥		

(١) لاتشمل الدول العربية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية ، الخرطوم ، مارس ١٩٩٤.

٦- كانت صادرات الأسماك ومستحضراتها، وهى من السلع الغذائية التى يحقق انتاج الوطن العربى فوائض منها قابلة للتصدير،تتجه بالدرجة الأولى الى الأسواق الأوروبية. ونتيجة لاستيعاب الأسواق العربية، من خلال التجارة البينية، لما يفوق ثلثى الصادرات العربية من هذه المجموعة (٦٩,٣٪) تناقص نصيب الأسواق الأوربية فيها الى نحو ٢١,٤٪.

ملاحظات على التجارة الخارجية العربية خلال التسعينات

شهدت التجارة الخارجية العربية فى تحسنا، بصفة عامة ، عام ١٩٩٤ ، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الإجمالية للدول العربية، بالدولار، بحوالى ٥٪ فى المتوسط بعد أن تراجعت فى عام ١٩٩٣ بنحو ٥٪ (الجدول رقم ٣)، غير أن هذا التحسن فى اداء الصادرات العربية فى عام ١٩٩٤ لم يعم جميع الدول العربية، حيث تشير الأرقام الى انخفاضها فى بعضها وخاصة فى السعودية والبحرين ومصر وسوريا وقطر، وإلى ارتفاعها فى الامارات والكويت واليمن وعدد آخر من الدول العربية ذات الصادرات المتنوعة كالأردن وتونس والمغرب .

وبالنسبة لجانب الواردات انخفضت قيمتها الإجمالية للدول العربية، بالدولار وعلى أساس سيف، بنحو ١٪فى المتوسط فى عام ١٩٩٤، نتيجة لانخفاض قيمة واردات عدد من الدول العربية، فى مقدمتها السعودية والكويت وعمان واليمن ، التى تمثل وارداتها نحو ثلث إجمالى واردات الدول العربية.

شهدت التجارة الخارجية العربية أيضا تغيرا فى هيكلها السلعى فى عام ١٩٩٣ مقارنا به فى عام ١٩٩٢ . ففى جانب الصادرات، انخفضت الأهمية النسبية لمجموعات المنتجات الزراعية، والوقود ، والخامات المعدنية. وارتفعت حصة السلع المصنعه. وعلى الرغم من ذلك مايزال الجزء الأكبر من الصادرات (٧١٪) يتكون من الوقود المعدنى والخامات. أما المنتجات الصناعية الأساسية، بما فيها الكيماويات والمنسوجات والملابس الجاهزة، فتمثل ٥١٪ والمنتجات الزراعية شكلت مايقرب من ٤,٥٪ من صادرات الدول العربية الاجمالية وبالنسبة للواردات ارتفعت حصة المنتجات الصناعية، التى تشمل المنسوجات والآلات ومعدات النقل، من حوالى ٧٦,٦٪ فى عام ١٩٩٢ الى ٧٨,٠٪ فى عام ١٩٩٣. وانخفض نصيب الوقود المعدنى والخامات المعدنية من ٣,٧٪ الى ٢٪ فى هذين العامين على التوالى . وانخفضت ايضا حصة المنتجات الزراعية، التى تشمل السلع الغذائية

جدول رقم (٣)

التجارة الخارجية الاجمالية للدول العربية

فى التسعينات

المجموعات	الصادرات				الواردات			
	القيمة (مليار دولار) ١٩٩٤ (١)	معدل التغير السنوى (نسب مئوية)			القيمة (مليار دولار) ١٩٩٤ (١)	معدل التغير السنوى (نسب مئوية)		
		١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ (١)		١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ (١)
الدول العربية	١٣٤	٣,٥	٤,٨-	٤;٧	١١٥	١٣,٠	٢,٤-	١,١-
الاتحاد الأوروبى	١٥٠٣	٦,٤	٧,٤-	١١,٣	١٥٢٥	٥,١	١٠,٤	١١,٣
العالم	٤٢٨٢	٦,٣	٠,٣	١٣,٨	٤٢٣٥	٦,٤	١,٢-	١٣,٥

(١) تقديرات أولية

والمشروبات، من نحو ١٨٪ الى نحو ١٦,٥٪ فى العامين المذكورين (انظر جدول رقم٤).

جدول رقم (٤)

الهيكل السلعى للصادرات والواردات الاجمالية للدول العربية

فى التسعينات

" نسب مئوية"

البيان	الحصة فى الصادرات السلعية		الحصة فى الواردات السلعية	
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٣
المنتجات الزراعية الوقود المعدنى	٤,٧	٤,٢	١٨,٢	١٦,٥
والخامات المعدنية الأخرى	٧٣,٨	٧١,٠	٣,٧	٢,٠
المصنوعات	١٨,٣	٢١,٠	٧٦,٦	٧٨,٠
المجموع*	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

* يشمل مجموع الصادرات والواردات للسلع غير المصنعة.

تميزت اتجاهات التجارة الخارجية الاجمالية للدول العربية فى الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ بتراجع قيمة الصادرات المتجهة نحو الدول الغربية، بما فيها الاتحاد الاوروبى وامريكا الشمالية، وارتفاع قيمة الصادرات المتجهة الى آسيا. فقد بلغ نصيب آسيا ٤٣٪ من اجمالى صادرات الدول العربية فى عام ١٩٩٣، فى حين بلغ نصيب اوروبا الغربية وامريكا الشمالية مجتمعة فيه نحو ٤١٪فى العام نفسه. ويعزى هذا التغير فى التوزيع الجغرافى للصادرات العربية الى النمو الملحوظ الذى تشهده الدول الآسيوية وارتفاع حاجاتها بالتالى من المنتجات النفطية العربية.

ويتجه نصف الصادرات العربية من المنتجات الزراعية، وقرابة نصفها من المنتجات الصناعية، الى أسواق الدول الصناعية (اوروبا الغربية وامريكا الشمالية). وتعتبر الدول الآسيوية اسواقا رئيسية لصادرات الدول العربية من الوقود المعدنى ومن الخامات المعدنية حيث استوعبت نحو نصف الصادرات من هذه المنتجات فى عام ١٩٩٣، فى حين اتجه نحو الربع منها الى اوروبا الغربية تليها اسواق امريكا الشمالية التى استوعبت ١٢٪ . كما يتبين من(الجدول قم ٥).

جدول رقم (٥)

اتجاهات الصادرات العربية فى عامى ١٩٩١و١٩٩٣

الدول	الصادرات السلعية		الوقود المعدنى والخامات المعدنية الاخرى	المصنوعات	المنتجات الزراعية
	١٩٩١	١٩٩٣			
اوروبا الغربية	٢٩,٠	٢٨	٢٤,٦	٣١,٣	٤٧,٢
امريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)	١٣,٨	١٣	١٢,١	١٨,٢	٣,٣
اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا	١,٧	٢	١,١	٥,٦	٦,٤
الدول العربية	٩,٠	٩	٤,٣	١٨,٧	٣٠,٤
الدول الافريقية	٢,٠	٢	٥,٢	٣,٩	٣,٤
آسيا	٤٢,٠	٤٣	٤٨,٥	١٨,٧	٧,٦
امريكا اللاتينية	١,٥	٢	٣,٤	١,١	١,٧
العالم					

ملاحظة :تمثل الحصص اعلاه نسبا مئوية من اجمالى صادرات الصنف السلعى المعنى، وقد لاتساوى هذه النسب المئوية مجموع العالم نظرا لأنها لا تشمل السلع غير المصنفة.

وتظل الدول الصناعية، وفى مقدمتها الاتحاد الاوروبى، ويليه اليابان، ثم امريكا الشمالية، هى المصدر الرئيسى لواردات الدول العربية فى التسعينات كما كانت فى الثمانينات.

يبين العرض المقدم، عن تطور التجارة الخارجية العربية الصعوبات التى أصبحت تواجهها المنتجات الزراعية والغذائية العربية فى دخولها إلى الأسواق الأوربية، التى تعتبر المنفذ الرئيسى لصادرات عدد كبير من الدول العربية.

سابعا :آثار تطبيق أحكام اتفاقية الجات للمنتجات الزراعية على الاقتصادات العربية :

من تظهر الآثار السلبية والايجابية للجات بصورة ملموسة فى الحال، نظرا لأن العمل بالاتفاقية وإن كان قد بدأ بالفعل من يناير ١٩٩٥إلا أن تنفيذ بنودها بالكامل سوف يستغرق فترة السنوات العشر المقبلة ، هى السقف الزمنى المحدد لدول النامية لتكيف أوضاعها لها :

(١) الآثار السلبية لتطبيق أحكام إتفاقية التجارة فى السلع الزراعية على الدول العربية :

تتمثل هذه الآثار فيما يلى:

أ- سيؤدى الالغاء التدريجى للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فى الدول الصناعية المتقدمة الى ارتفاع أسعار استيراد الغذاء، وبالتالى الى إحداث آثار سلبية على ميزان المدفوعات فى مختلف الدول المستوردة، وذلك للأسباب التالية:

- ارتفاع أسعار هذه السلع فى السوق العالمى (كما سلف ذكره).

- اختلال الميزان التجارى للسلع الغذائية فى الدول العربية واعتمادها على المصادر الخارجية لتأمين احتياجاتها الغذائية .

- احتلال بعض مجاميع السلع الغذائية التى سترتفع أسعارها فى السوق العالمى مكانة هامة فى الواردات العربية مثل الحبوب وعلى رأسها القمح الذى تمثل الواردات العربية منه حوالى ١٢٪من مجمل الواردات العالمية عام١٩٩٢والألبان التى تحتل المرتبة الثانية فى واردات السلع الغذائية العربية حيث شكلت ١٤٪ من قيمة هذه الواردات فى عام ١٩٩٢ ، والزيوت التى تحتل المركز الثالث فى ترتيب الواردات الغذائية العربية، ثم اللحوم والسكر والشاى والقهوة والتبغ والفواكه .

- احتلال السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول بالنسبة لواردات الدول العربية من السلع الغذائية، على وجه الخصوص، من المعروف أنهما تدعمان انتاجهما الزراعى دعما كبيرا.

هكذا يتبين مدى الضعف النسبى للموقف التجارى الزراعى فى معظم الدول العربية، وهو ما يجعلها أكثر عرضة للتأثيرات السلبية الناجمة عن اتفاقية التجارة فى السلع الزراعية، حيث تشير كثير الدراسات إلى أن أسعار السلع الغذائية سترتفع بنسبة لا تقل عن ١٥٪[١٢] مما يرتب آثارا وأعباء جديدة على الموازين التجارية العربية التى تشكل فيها الفجوة الغذائية عبئا كبيرا ، ولايتوقع أن تستطيع البلاد العربية مواجهة هذه الآثار السلبية فى المدين القصير والمتوسط، نظرا لضعف معدلات نمو الانتاج مصحوبا بارتفاع معدلات الاستهلاك فيها.

وفى تقرير لمنظمة (الاونكتاد) يتضح أن مصر، وكوريا الجنوبية، ونيجيريا، والعراق، وايران، والمكسيك، والمغرب، وموريشيوس، والسعودية تأتى فى مقدمة الدول الخاسرة من تنفيذ اتفاقية الجات ومن بين الدول العربية التى تعتمد على تصدير سلعة أو محصول واحد من المتوقع أن تتحمل مصر أكبر قدر من الخسارة ، حيث تنقص حصيلتها من النقد الأجنبى بمقدار ١٧٠ مليون دولار، يليها الجزائر، ثم العراق وتمثل البحرين أقل الدول العربية تضررا من جراء تحرير التجارة الزراعية حيث لا تتعدى الخسارة بالنسبة لها أو الزيادة فى القيمة الصافية لوارداتها الزراعية ٢ مليون دولار فى السنة بأسعار ٨٥-١٩٨٧.

وتقدر الخسارة الكلية للدول العربية من جراء تحرير التجارة العالمية فى السلع الزراعية نحو ٦٥٩ مليون دولار أمريكى فى السنة[١٣].

ب- يصعب على المنتجات الزراعية العربية منافسة الواردات منها فى الأسواق العربية وذلك بسبب جودة الواردات وانخفاض تكلفة إنتاجها نتيجة الكفاءة الواضحة فى الإنتاج، وتشير دراسات كثيرة الى أن أسعار السلع التى كانت مدعومة سوف ترتفع بنسبة من ٤٪ الى ٥٪ وهناك دراسات أخرى تشير إلى أن أسعار السلع الزراعية قد تزيد نتيجة اتفاقية الجات عن هذه النسب المشار اليها وبصفة خاصة، فى حالة التحرير الكامل [١٤].

جـ- من الآثار السلبية الأخرى المحتملة للاتفاقية تآكل المزايا الخاصة التى كانت تتمتع بها

صادرات بعض الدول العربية من السلع الزراعية فى النفاذ الى أسواق الدول المتقدمة ، وبصفة خاصة المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات. فهناك اتفاقيات تعاون ثنائية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وكل من المغرب وتونس ومصر والأردن والبحرين ولبنان وسوريا تقرر لهذه الدول أنواعا من المزايا ، منها الاعفاء من التعريفات الجمركية لصادراتها إليها،أو خضوعها لتعريفات جمركية أقل من تلك المقررة على صادرات الدول الأخرى اليها. ولا شك فى أن فقدان هذه المعاملة التفضيلية أو انكماشها يؤدى الى اضعاف المركز التنافسى للدولة فى مواجهة الدول الأخرى، وبالتالى الى حدوث تحول فى التجارة لصالح الدول الأكثر كفاءة والتى لم تكن منتجاتها تتمتع بتلك المعاملة .

وتقدر دراسة صادرة عن اليونيدو فى عام ١٩٩٢ أن يؤدى الغاء نظام الحصص بين دول السوق الأوروبية المشتركة الى انخفاض صادرات المغرب من الطماطم الى اليونان وبلجيكا ولوكسمبورج بحوالى ٩٠٪، والى اغلاق السوق الايطالية فى وجه صادرات المغرب من عصير الليمون ،بينما يتوقع ان تنخفض صادرات مصر من الفاصوليا الى فرنسا بحوالى ٧٣٪ (١٥).

د- يعنى اخراج الأسماك ومنتجاتها من الاتفاقية الزراعية وضمها إلى مجموعة السلع الصناعية ، أن هذه المجموعة السلعية لن تستفيد الا من تخفيض الرسوم الجمركية ، بينما تبقى خاضعة للقيود الكمية وغيرها من القيود غير الجمركية. وهذا ليس فى صالح الدول العربية وبصفة خاصة تلك التى تتمتع بفوائض تصديرية حالية أو محتملة لهذه المجموعة السلعية .

(٢) الآثار الايجابية لتطبيق أحكام اتفاقية التجارة فى السلع الزراعية على الدول العربية :

تتمثل هذه الآثار فى الآتى:

١- زيادة امكانية نفاذ صادرات الدول العربية الى أسواق الدول المتقدمة. فالاتفاقيات الجديدة تتيح فرصا أوسع لتصدير منتجات تملك الدول العربية فيها مزايا نسبية كالمنتجات الزراعية،نتيجة للخفض التدريجى للقيود التعريفية، بعد أن تحول إليها كل القيود غير التعريفية،إلا أن هذه الفرص تعتبر محدودة فى الأجلين القصير والمتوسط، وبصفة خاصة اذا أخذنا فى الاعتبار مجموعة الاجراءات المتعلقة بالمواصفات الصحية والمستويات الفنية.

٢- يمثل الارتفاع المتوقع فى أسعار السلع الزراعية المستوردة، والتقلص المحتمل فى المعونات الغذائية، حافزا للدول العربية للتوسع فى الانتاج الزراعى، لتقليل الاعتماد على واردات تتزايد

أسعارها، وذلك عن طريق استخدام الموارد الزراعية غير المستغله فى هذه الأقطار، وعن طريق استخدام الأساليب الحديثة فى الانتاج بهدف رفع الكفاءة الانتاجية، إلا أن ذلك لن يتأتى إلا فى المدى الطويل عن طريق احداث تغييرات فى البنية الإنتاجية الزراعية وتعديل السياسات الاقتصادية واتباع سياسات ملائمة لنقل الارتفاع فى الأسعار العالمية إلى المزارعين المحليين، والقيام بالاستثمارات الضرورية لتحسين البنية الانتاجية الزراعية،وفى التعليم والبحوث والتقانة وطرق التوزيع والتخزين ،... ،الخ. وهذا ما دفع الى اقرار معاملة خاصة للدول النامية، ومنها الدول العربية، فى مجال استيراد الغذاء بحيث يتم تعويض هذه الدول عن الارتفاع المتوقع فى الأسعار، إلا أن ذلك سيزيد من " التبعية الغذائية " على أساس أنه يتم على مستوى الاتفاقات الثنائية .

٣- من آثار تحرير التجارة زيادة النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية المتقدمة ، وقد يقال إن ذلك سينعكس على زيادة طلب هذه الدول على صادرات الدول النامية والعربية فيها (ومنها المنتجات الزراعية) إلا أن الدراسات التى أجريت فى هذا الصدد[١٦]أظهرت محدودية هذا الأثر وعدم امتداده الى كل الدول النامية وأنه شبه معدوم بالنسبة لدول مثل الهند وغالبية دول أفريقيا.

٤- تتضمن اتفاقيات الخدمات واتفاق الاستثمار الغاء كثير من القيود والاشتراطات التى كانت الدول النامية ومنها الدول العربية تضعها أمام الاستثمارات الأجنبية وسيؤدى ذلك الى تشجيع تدفق هذه الاستثمارات الى هذه الدول (ومنها الاستثمارات فى القطاع الزراعى)، إلا أن هذا فرض مشكوك فيه، ولابد من أن يخضع لاختبارات لاثباته وذلك للأسباب التالية :

* يتجه الشطر الأعظم من الاستثمارات الأجنبية عادة الى الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الجديدة فى آسيا.

* احتمال تحويل قسم متزايد من هذه الاستثمارات الى الاتحاد السوفيتى السابق ودول شرق أوروبا .

* من المعروف أن كثيرا من الدول النامية، ومنها الدول العربية، قد قدم حوافز وامتيازات سخية للاستثمارات الأجنبية ، ولم يحدث التدفق المنشود لهذه الاستثمارات ، وقد يكون ذلك لغياب عدد من الشروط الأخرى المهمة مثل الاستقرار السياسى ، والشفافية بالنسبة للقوانين والقرارات والاجراءات ، العمالة الفنية المدربة، وغير ذلك .

٥- قد يكون من الآثار الايجابية أيضا وضع نظام لفض المنازعات التجارية بين الدول، يترتب عليه حماية أكبر للشركاء الأضعف اقتصاديا . وفى هذا الاطار يمكن للدول العربية اللجوء الى منظمة التجارة العالمية فى حالة تعرضها لممارسات تجارية سلبية من قبل الدول الصناعية الكبرى كالاغراق على سبيل المثال.

٦- امكانية الاستفادة من مجموعة الاستثناءات التى تتيحها اتفاقية التجارة فى السلع الزراعية من خلال السقوف الزمنية المحددة قبل التطبيق الكامل للاتفاقية .

ولعل من أهم الاستثناءات التى تبنتها المبادىء الأساسية للاتفاقية ، وكذا اتفاقية التجارة فى السلع الزراعية، للدول النامية والأقل نموا ،التى تشمل بطبيعة الحال كل الدول العربية، ما يلى[١٧]:

(١) الاستثناء من مبدأ عدم التمييز (أى الدولة الأولى بالرعاية) فى حالة الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الدولية، حيث يتسع نطاق الاعفاء من عدم التمييز بالنسبة للدول النامية المكتملة اقتصاديا دون تطبيق شروط الانتماء الى اقليم جغرافى معين ، كما هو الحال بالنسبة للدول الصناعية.

ويعتبر هذا الاستثناء المدخل الرئيسى لتعامل الدول العربية مع الاتفاقية فى صورة تكتل اقتصادى تتوفر فيه كل المقومات الجغرافية والاقتصادية ، وهو مايتطلب إحياء السوق العربية المشتركة وتفعيل بنودها ، واستكمال بناء هياكلها وأجهزتها المؤسسية الفنية والادارية والتشريعية.

(٢) الاستثناء من مبدأ الشفافية فى حالة الدول التى تواجه عجزا حادا فى موازين مدفوعاتها، والسماح فى حالة خاصة مبررة باستخدام حصص الواردات من السلع الزراعية ، وأيضا حالات الزيادة الطارئة فى الواردات من سلع معينة وبالقدر الذى يهدد الإنتاج المحلى بخطر جسيم ، وهو ما يعرف بالشروط الوقائية.

ويعالج هذا الاستثناء الوضع فى الأقطار العربية التى ترغب فى تقييد الواردات الغذائية كميا، لعلاج الاختلالات التى تعانى منها موازين مدفوعاتها، والقصور فى مواردها من العملات الصعبة ، كما يحد من الآثار السلبية للاتفاقية على القواعد الانتاجية التى تتسم بانخفاض كفاءتها الاقتصادية القائمة فى بعض الأقطار العربية ، كما هو الحال فى بعض حالات صناعات الدواجن

ومنتجات الألبان والسكر.ومع ذلك يتطلب الأمر العمل فى نفس الوقت على رفع كفاءة هذه الوحدات،أو اعادة النظر فى جدواها الاقتصادية .

(٣) الاستثناء من مبدأ تخفيض الدعم المقدم للزراعة فى صورة اعانات للمدخلات وللائتمان الزراعى ، ومن خلال هذا الاستثناء تستطيع الدول العربية، التى ماتزال تمارس سياسات داعمة لعناصر الانتاج والاقراض، أن تعمل على التوسع فى الانتاج افقيا وعلى تحسين الانتاجية بالنسبة لمحاصيل الغذاء التى تعانى الدولة من عجز كبير فى موازينها السلعية.

(٤) الاستثناء من تخفيض الدعم المخصص لتقليل تكاليف التسويق ، والذى يشمل المناولة والتحسن وغيرها من تكاليف المعالجة ، بالاضافة الى تكاليف النقل والشحن الدولى ، وكذا الاستثناء من تخفيض الدعم المخصص للنقل الداخلى والشحن للمنتجات الموجهة للتصدير.

بعد استعراض أهم الآثار السلبية والايجابية لاتفاقية الجات على السلع الزراعية فى الأقطار العربية نود أن نؤكد على حقيقة هامة، وهى أن الآثار المتوقعة تختلف من دولة عربية الى أخرى بناء على عوامل كثيرة من أهمها:

* درجة التطور الاقتصادى .

* مدى توفر المزايا النسبية للدولة .

* درجة اعتماد الدولة على الذات فى توفير احتياجاتها، وخاصة الغذائية منها.

* مدى قدرة الدولة على تمويل الاستثمارات المطلوبة لتطوير البنية الأساسية والتعليم والبحوث والتطوير والتسويق.

* مدى قابلية السياسات الاقتصادية للتغير، استجابة للتغيرات فى البيئة الاقتصادية الدولية.

* مدى التعديلات المطلوب ادخالها على هيكل التعريفات الجمركية، وكذلك على الدعم وتحرير الأسعار الداخلية .

* عضوية الدولة للجات ولمنظمة التجارة العالمية أو لترتيبات اقليمية[١٨].

ثامنا : كيف يمكن للدول العربية أن تواجه الآثار السلبية لاتفاقية الجات وتعظم الاستفادة من الآثار الايجابية ؟

لتحقيق ذلك هناك أربعة مستويات لابد من العمل عليها وهى:

(أ) المستوى العالمى أو الدولى (على مستوى الاتفاقية نفسها):

يقتضى العمل على هذا المستوى مايلى:

أ - الفهم العميق للنصوص، وما وراء النصوص[١٩] ، التى تتضمنها الاتفاقات الجديدة من جانب كل دولة عربية على حده، ومن جانب الدول العربية مجتمعة ، حتى نتبين على وجه الدقة ماهية الفرص والامكانات المتاحة لها من جهة، وطبيعة المخاطر والتحديات التى تواجهها من جهة أخرى، وكذا معرفة النواحى التى تتمتع فيها الدولة بمعاملة تفضيلية أو باستثناءات خاصة .

ب- الضغط من اجل تمديد فترات التمتع بالاعفاءات من تطبيق القواعد ومن أجل الاحتفاظ بالمعاملة التفضيلية فى المفاوضات المقبلة.

جـ - المتابعة الدقيقة لمدى التزام الدول الأخرى، وخصوصا الدول المتقدمة، بالتزاماتها فى النظام الجديد.

د - الحرص على التمثيل الجيد، كميا ونوعيا، للدول العربية فى المجالس واللجان والهيئات المختلفة لمنظمة التجارة العالمية ، بما يحقق لها حضورا قويا فى كل المجالس واللجان والهيئات.

هـ- العمل بكل قوة، على الصعيد الدولى لاعادة الحياة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذى لعب دورا كبيرا فى تكثيف الدراسة والاهتمام بمصالح الدول النامية فى التجارة العالمية، وفى منع تدهور شروط التبادل الدولى، وفى الامتناع عن الاغراق، بالاضافة الى توصيات خاصة بفتح أسواق الدول المتقدمة وعدم فرض القيود على انتقال العمالة .

(ب) على المستوى الاقليمى العربى

ينبغى على هذا الصعيد تدعيم العمل العربى المشترك، عن طريق اعادة النظر فى الاتفاقات الحالية وجعلها أكثر قدرة على التعامل مع منظمة التجارة العالمية ، ويمكن هنا الاستفادة من أحكام المادة ٢٤ من اتفاقية الجات ، والأحكام الخاصة بالترتيبات الاقليمية ، إذ تتيح هذه المادة اقامة

"منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى بين مجموعة من الدول "، باشتراطات محددة لا تتعارض مع القواعد الحاكمة فى اتفاقية الجات .

ويمكن التكتل الاقتصادى العربى يتيح للدول العربية :

* الحصول على أفضل مزايا تنافسية فى اطار المعاملات التبادلية مع الدول أو التكتلات الاقتصادية الأخرى ، حيث تستخدم كأداة للضغط والمساومة.

* خفض الاستيراد الى أدنى حد ممكن، مع تعظيم الصادرات وفقا للمزايا التنافسية التى تتمتع بها كل دولة عربية، من خلال التعاون الاقليمى.

* تعظيم مجالات الاستثمار الداخلى لبناء قاعدة صناعية عربية كبيرة تتيح ترسيخ الأموال العربية فى المنطقة العربية.

* التقليل من أهمية انشاء" السوق الشرق-أوسطية" للحفاظ على الهوية العربية وتضييق نطاق التطبيع مع اسرائيل .

* توفير مصادر التمويل العربية، كبديل للمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، حفاظا على السيادة العربية.

ولتحقيق ماتقدم يلزم وضع استراتيجية لتكتل اقتصادى اقليمى عربى يهدف الى انشاء منطقة تجارة حرة عربية ،بالاعتماد على الاتفاقيات والجهود السابقة للتعاون الاقتصادى العربى، من اتفاقية تيسير التبادل التجارى الى الإجراءات التى تمت فى اتجاه توحيد التعريفات الجمركية واتفاقيات الاستثمار المعقودة بين الدول العربية.

ومن المعروف أن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أعدت استراتيجية لتكتل اقتصادى عربى يهدف الى انشاء منطقة تجارة حرة عربية على مراحل خلال فترة ١٠ سنوات ، تكون قابلة للتطوير مستقبلا الى صيغ أكثر تقدما على طريق التكامل الاقتصادى العربى. وهى بذلك تمثل المرحلة الأولى من بناء هذا التجمع الاقتصادى العربى التكاملى الذى يقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية- العربية من كل الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية، وتكون ركيزتها القانونية الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية الرئيسية القائمة بالفعل، ومن ثم فليست هناك حاجة

لاصدار اتفاقية جديدة خاصة بها[٢٠].

يعتمد هذا المشروع أيضا على قاعدة من المشروعات العربية المشتركة، كمدخل للتكامل الاقتصادى وخطوة نحو اقامة السوق العربية المشتركة تتخطى العقبات التى اعترضت طريق تلك المشروعات منذ البداية فى عام ١٩٦٤ وحتى الآن ، وتتمثل هذه العقبات فى :

- عدم توفر نظام متناسق لأعداد ودراسات الجدوى والترويج لها لتوفير التمويل العربى اللازم.

- تأثر هذه المشروعات بالظروف السياسية .

- غياب سوق مالى عربى متطور ييسر انتقال الأموال وتجميع القروض وبيع الأسهم والسندات. ويزيل كثيرا من العقبات التى تشمل نقص الخبرة فى ادارة أعمال المشروعات المشتركة، وفى مؤسسات ومراكز البحوث وبنوك المعلومات، ومشاكل عدم توحيد سعر الصرف بالاضافة الى الكثير من معوقات الاستثمار.

(ج) على مستوى العالم الإسلامى

فى اطار مواز للتكتل العربى المنشود ،ولأن الدول العربية مجتمعة تشكل معظم الدول الاسلامية ، فان هناك تفاعلا وتكاملا مؤكدا وايجابيا ومطردا بين التكتل الاسلامى والعربى معا.

ومما لاشك فيه أن الدول الاسلامية تملك من الامكانات والموارد البشرية والطبيعية والمالية والخبرات الفنية والمعارف والتكنولوجيا ما يمكنها من إقامة درجة عالية وفعالة من التكتل الاقتصادى وتحقق درجات أعلى من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة تكتل اقتصادى فعال، ورفيع المستوى، ومن بلوغ مستويات مرتفعة فى تحقيق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، فى مواجهة الاتجاه العالمى المتزايد نحو التجمع والتكتل.

ومن أهم القضايا التى تتطلب عملا اسلاميا مشتركا قضية التنمية الزراعية والأمن الغذائى بما يتأتى الاعتماد على الامكانات الوطنية وتعظيم العائد منها وتوسيع قاعدة المشاركة فى النشاط الاقتصادى، من أجل تخفيف وطأة الفقر فى الدول الاسلامية الأقل نموا.

وللعمل الإسلامى المشترك ركائز من المؤسسات والاتفاقيات القائمة بالفعل ،منها:

* الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادى والفنى والتجارى، وتستهدف تشجيع انتقال رأس المال والاستثمارات ، وتبادل الخبرات والقدرات الفنية والثقافية بين الدول الاسلامية، وتيسير تطبيق المعاملة المتساوية وغير التفضيلية والتجارة الحرة. وهى موقعة من ٣٧ دولة اسلامية واعتمدت فى المؤتمر الثامن لوزراء خارجية الدول الإسلامية عام ١٩٧٧.

* اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى وتتضمن المبادىء الرئيسية للاتفاقية ، تشجيع انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء وحماية الدول لرأس المال من المخاطر التجارية وغير التجارية، وضمان إعادة تحويل رأس المال مع الأرباح وهى سارية المفعول من فبراير ١٩٨٨.

* المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات، وهى آلية جديدة تابعة للبنك الإسلامى لتحفيز التعاون الاقتصادى الإسلامى.

(د) على المستوى المحلى (على المستوى القطرى):

يقتضى العمل على هذا المستوى مايلى:

١- الاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية، عن طريق رفع مستوى الكفاءة الانتاجية وتطوير المنتجات من حيث الجودة والمواصفات، وتقليل تكاليف الانتاج والتسويق، لمواجهة المنافسة ، وللتمكن من اغتنام فرص فتح الأسواق فى الخارج.

ولابد فى هذا الصدد من أن نوضح أن التنافسية لا تشمل فقط حدود التنافسية السعرية، ولكنها تتعداها ، مثل توفر المخزون للامدادات، والتنسيق الرأسى بين المنتجين والمسوقين المحليين والمصدرين والمستوردين،وتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى المباشر، وتناسق سياسات التجارة المحلية والخارجية، مع توفر المعلومات عن الأسواق والحد من الاجراءات البيروقراطية .

٢- فرض الانضباط على قطاعات التصدير، من خلال مراقبة المواصفات الفنية والمعايير الصحية واشتراطات السلامة.

٣- مراجعة نظم الضرائب بما يحد من أثرها السلبى على تكلفة الانتاج، وبالتالى على القدرة على المنافسة.

٤- توفير اعتمادات أكبر ودعم أقوى للتعليم والبحوث العلمية والتطوير التقنى، وربط مراكز البحوث والتطوير بالوحدات الانتاجية لتحقيق مزايا نسبية .

الهوامش

١- اجلال راتب وآخرون ،المستجدات العالمية (الجات وأوربا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)، **قضايا التخطيط والتنمية** رقم (٩٧) ، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٥.

٢- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، **الكتاب السنوى للاحصاءات**، المجلد السابع، ١٩٨٧. والتقرير العربى الموحد ١٩٩٣.

٣- الارقام مستمده من **التقرير الاقتصادى العربى الموحد**١٩٩٤.

٤- الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى، للتقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩٤ ،**مرجع سبق ذكره.**

٥- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية**، الخرطوم،مارس، ١٩٩٤.

٦- ابراهيم العيسوى، **الجات واخواتها** ، مركز دراسات الوحده العربية ، بيروت، ١٩٩٥.

٧- استخدمت هذه ضد مصر بالفعل فيما يتعلق ببعض المحاصيل الزراعية مثل البصل، البرتقال، والبطاطس.

٨- انظر على سبيل المثال : ابراهيم العيسوى: الجات واخواتها، **مرجع سبق ذكره.**

٩- ابراهيم العيسوى، **مرجع سبق ذكره.**

١٠- بلغت قيمة الواردات العربية من السكر ومصنوعاته من مجموعه دول التخطيط المركزى حوالى ٣٩٥ مليون دولار ، انخفضت الى حوالى ١٩٠٢ مليون دولار .

١١- حسن على خضر: اثار جولة اورجواى على التجارة العربية الزراعية، "مؤتمر قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، **حول انعكاسات دورة اورجواى على الدول**

العربية ، القاهرة ١٣-١٥ يناير ١٩٩٦.

١٢- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، **دراسات اقتصادية**، ابريل ١٩٩٤.

١٣- جامعة الدول العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة للبلاد العربية، البنك الاسلامى للتنمية بجدة، دراسة الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية المقدم لاجتماع الخبراء العرب لدراسة اثار اتفاقية الجات على الاقتصاد العربية، القاهرة، ٤-٧ يوليو ١٩٩٤.

١٤- سعيد النجار، **الاهرام** ، ١٩٩٤/٢/٢٥.

١٥- سعيد النجار : الاهرام ، ١٩٩٤/٤/٢١.

١٦- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **سياسات التجارة الخارجية الزراعية العربية فى ظل المتغيرات الاقتصادية والاقليمية والدولية نظره مستقبلية**، الخرطوم ١٩٩٥.

١٧- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **المرجع السابق** .

١٨- عبدالفتاح الجبالى، اثر دورة اورجواى على الاقتصاديات العربية، **المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين** ، القاهرة٢١-٢٢ ديسمبر ١٩٩٥.

١٩- قبل ازمه جنون البقر فى انجلترا.

٢٠- يحد من ارتفاع سعر السكر حصول كل من الاتحاد الاوروبى والولايات المتحده على اعفاء من متطلبات تخفيض المدفوعات المباشرة للمنتجين.